

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



التقرير السنوي
2011





المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) هي مؤسسة عربية إقليمية ذات كيان قانوني مستقل، أسست عام 1974 بموجب اتفاقية متعددة الأطراف، وقعتها كافة الدول العربية، ومودعة لدى وزارة الخارجية في دولة الكويت. وقد باشرت أعمالها في مطلع إبريل عام 1975، وتضم في عضويتها، إلى جانب جميع الأقطار العربية، بعض الهيئات العربية الدولية. وتتخذ المؤسسة من دولة الكويت مقرا دائما لها، ولديها مكتب إقليمي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

أغراض المؤسسة:

وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين:

يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية، وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولمختلف دول العالم.

ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها، وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتمتية قدرات الكوادر العربية في هذا المجال.

وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وتحصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية، وتملك حصص فيها، وتأسس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لصالح حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

وفي 2 أبريل (نيسان) 2012، قامت وكالة "ستاندرد أند بورز"، إحدى ابرز وكالات التصنيف العالمية بتثبيت التصنيف الائتماني المرتفع الذي سبق وأن حصلت عليه المؤسسة، للعام الثالث على التوالي بدرجة "AA" مع رفع نظرتها المستقبلية من سلبى إلى مستقر.

المركز الرئيسي

المقر الدائم للمنظمات العربية
تقاطع شارع جمال عبد الناصر وطريق المطار
الشويخ، دولة الكويت
ص.ب 23568 - الصفاة 13096

هاتف: 24959555 (965) - فاكس: 24835489، 24959596 / 7 (965)

البريد الإلكتروني: info@dhaman.org

الموقع الشبكي: www.dhaman.org



أجهزة المؤسسة

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتمان الصادرات (ضمان) من الأجهزة التالية:

1 - مجلس المساهمين (الجمعية العمومية)

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات) وتتعد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى: وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة، وتفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها، وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

2 - مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة ضمن الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الصلاحيات ضمن مهام أخرى: إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

رئيساً	1- سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني
عضواً	2- سعادة الأستاذ/ إسحاق عبد الغني عبد الكريم
عضواً	3- سعادة الدكتور/ علي رمضان أشنيبيش
عضواً	4- سعادة الأستاذ/ أحمد محمود الحمادي
عضواً	5- سعادة الأستاذ/ أحمد علي بوكشيشة
عضواً	6- سعادة الدكتور/ جواد ناجي حرز الله
عضواً	7- سعادة الأستاذ/ عبد الوهاب علي عبده
عضواً	8- سعادة الأستاذ/ محمد الغلبزوري

3 - المدير العام

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الأبراهيم

4 - الموظفون الفنيون والإداريون

سعادة رئيس مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واأتمان الصاءارات (ضمان) في ءور انعقاه
التاسع والثلاثين.

تحية طيبة وبعد،

يطيب لي أن أرفع إلى مجلسكم الموقر تقرير مجلس الإدارة السنوي عن نشاط المؤسسة للعام 2011، وفقا لنص البند (هـ)
من المادة (1/12) من اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واأتمان الصاءارات (ضمان).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،



ناصر بن محمد القحطاني

رئيس مجلس الإدارة

مراكش، المملكة المغربية،

أبريل (نيسان) 2012

المحتويات

6	الفصل الأول: لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية
11	الفصل الثاني: عمليات الضمان
11	1.2 محفظة عقود الضمان
14	2.2 إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة
14	3.2 إجمالي أقساط الضمان
14	4.2 التعويض والاسترداد
15	5.2 إعادة التأمين
15	6.2 تسويق خدمات الضمان
15	7.2 العلاقات مع هيئات الضمان

الجداول

16	جدول رقم (1): قيمة محفظة عقود الضمان المبرمة خلال عام 2011
17	جدول رقم (2): قيمة محفظة عقود الضمان المبرمة خلال عام 2011 موزعة حسب الأقطار المصدرة وحسب أنواع العقود
18	جدول رقم (3): قيمة محفظة عقود الضمان المبرمة خلال عام 2011 موزعة حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة وحسب أنواع العقود
19	جدول رقم (4): قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2011/12/31 حسب القطر المضيف/ المستورد وحسب نوع العقد

الرسومات البيانية

20	رسم بياني (1): قيمة محفظة عقود الضمان خلال عام 2011 موزعة حسب جنسية الأقطار المضمونة
21	رسم بياني (2): قيمة محفظة عقود الضمان خلال عام 2011 موزعة حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة
22	رسم بياني (3): قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2011/12/31 حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة

23	الفصل الثالث: الأنشطة المكملة والخدمات المساندة
23	1.3 المطبوعات وأوراق العمل
24	2.3 الفعاليات التي نظمتها المؤسسة أو شاركت في تنظيمها
24	3.3 التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية والدولية
25	4.3 تطوير الموارد البشرية
25	5.3 تقنية المعلومات
25	6.3 النشاط الإعلامي

26	الفصل الرابع: التقرير المالي
29	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
31	بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011
32	بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011
33	بيان المركز المالي في 31 ديسمبر 2011
34	بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011
35	بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011
37	إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2011

الفصل الأول: لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية

1. الاقتصاد العالمي

نتيجة التوترات السياسية في مناطق متفرقة من العالم وتدهور الأوضاع المالية وخصوصاً في منطقة اليورو وتساعد تداعياتها السلبية، شهد الاقتصاد العالمي تراجعاً في معدلات نموه خلال عام 2011، وذلك بعدما شهد آثاراً للتعاي من التأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية خلال العام 2010، ووفق التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي الصادرة في يناير 2012، من المتوقع أن يتباطأ معدل نمو الاقتصاد العالمي ليبلغ 3.8% مقارنة بمعدل نمو بلغ 5.2% عام 2010. ليرتفع الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية من 62.9 تريليون دولار عام 2010 إلى نحو 70 تريليون دولار عام 2011.

ويعزى هذا التراجع في معدلات النمو إلى تباطؤ النمو في مجموعة الدول المتقدمة من 3.2% عام 2010 إلى 1.6% عام 2011، رغم أنه جاء أفضل من المتوقع في ضوء التداعيات السلبية للأزمة المتصاعدة في منطقة اليورو وتبعات زلزال اليابان في مارس 2011. كما تباطأ النمو في مجموعة الدول النامية والناهضة خلال العام بدرجة أقل من مجموعة الدول المتقدمة، ليبلغ 6.2% عام 2011، مقابل 7.3% عام 2010، بعد ما شهدت تسارعا في معدلات النمو في الآونة الأخيرة، حيث حققت العديد من دول المجموعة معدلات نمو إيجابية ومرتفعة نسبياً مثل روسيا بمعدل 4.1%، الصين 9.2% والهند 7.4%. كنتيجة لبقاء الطلب المحلي عند مستويات مرتفعة بفضل فعالية الدخل الحقيقي وتنامي الاستثمار الإجمالي.

وفيما يتعلق بأوضاع التمويل في العالم فمن الواضح أن أزمة منطقة اليورو هي الأبرز حيث كاد التمويل المصري أن ينضب في المنطقة وأدت المخاوف المتعلقة بخسائر القطاع المصرفي وإمكانية استمرار أوضاع المالية العامة الهشة إلى اتساع فروق العائد على سندات العديد من بلدان منطقة اليورو، مما وصل بها إلى مستويات مرتفعة غير مسبوقة منذ إطلاق الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وهو ما شجع البنك المركزي الأوروبي على إتاحة «عملية إعادة تمويل طويلة الأجل» (LTRO) تغطي ثلاث سنوات.

أما فيما يتعلق بتوقعات العام 2012، فتعزز المؤشرات الأولية، تباطؤ الاقتصاد العالمي وتراجع معدلات النمو وليس انهياره. ويرجع هذا في الأساس إلى تعرض التعاي الاقتصادي للتهديد بفعل تصاعد مخاطر التطورات السلبية، وأهمها: توقع دخول منطقة اليورو في حالة من الركود الطفيف خلال عام 2012، حيث يتيح المناخ الحالي الذي يتسم بهشاشة المؤسسات المالية، وارتفاع عجز المالية العامة والدين العام، أرضاً خصبة لاستمرار التشاؤم وتفاقم الأزمة في منطقة اليورو، خصوصاً مع ارتفاع العائد على السندات السيادية، وأثار خفض قروض التمويل التي تقدمها البنوك على الاقتصاد العيني، وتأثير زيادة التقشف المالي. هذا إلى جانب أوجه الهشاشة في مناطق أخرى من العالم، وتباطؤ محتمل للنمو في الاقتصادات النامية والناهضة بسبب تدهور البيئة الخارجية وضعف الطلب الداخلي.

إلا أنه وفي المقابل لا يستبعد الصندوق أن تسهم الإجراءات الجماعية في وضع الاقتصاد العالمي على مسار النمو الأقوى من خلال تشجيع الطلب العالمي، وذلك في حال تنفيذ ثلاثة متطلبات لتحقيق تعاف أكثر صلابة في مواجهة الصدمات وهي: إصلاح أوضاع المالية العامة بشكل تدريجي ومستمر ومتزامن في معظم الاقتصادات الرئيسية، توفير السيولة واتباع سياسات نقدية تيسيرية وخصوصاً في الاقتصادات المتقدمة، واستعادة الثقة في قدرة صانعي السياسات على اتخاذ الإجراءات.

وفي السياق ذاته، يشهد العالم تحركات يمكن أن تعزز من تأثير الإيجابيات المتوقعة، فعلى صعيد الاقتصادات المتقدمة فمن المرجح أنها ستسعى بكل قوتها إلى تجنب العودة إلى الركود، وذلك عبر تكثيف جهود صانعي السياسات في منطقة اليورو من أجل معالجة الأزمة باتخاذ قرارات لاستعادة الثقة والخروج من الأزمات عن طريق: دعم النمو، مواصلة التصحيح، زيادة السيولة، والتيسير النقدي لاحتواء الانخفاض في قروض التمويل التي تقدمها بنوك منطقة اليورو ليسمح باستقرار علاوات المخاطر على السندات السيادية عند مستويات قريبة من مستوياتها الحالية لتبدأ في العودة إلى مستوياتها الطبيعية، وبما يؤدي في النهاية إلى الحد من عمليات تخفيض قروض التمويل التي تقوم بها بنوك منطقة اليورو.

أما في الاقتصادات النامية والناهضة، وخصوصا الاقتصادات الرئيسية فينبغي أن تركز السياسة في الأجل القريب على التحرك لمواجهة: تراجع النمو المحلي وتباطؤ الطلب الخارجي من الاقتصادات المتقدمة والتعامل بمرونة مع تقلب التدفقات الرأسمالية من الخارج.

أما **معدل التضخم** أو مستويات الأسعار معبرا عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد ارتفع في مجموعة الدول المتقدمة، إلى 2.7% عام 2011 مقابل 1.6% عام 2010، كما ارتفع أيضا في مجموعة الدول النامية والناهضة ليسجل 7.2% مقارنة بنحو 6.1% عام 2010، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي مع بقاء معدلات البطالة على ارتفاعها في ظل زيادة الطاقات الإنتاجية غير المستغلة.

فعلى صعيد أسعار السلع الرئيسية في العالم، ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المواد الأولية (2005=100) بمعدل 26.2% خلال العام 2011. ويأتي هذا الارتفاع كمحصلة لزيادة الرقم القياسي لأسعار معظم السلع الرئيسية، وخصوصا أسعار الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم) بمعدل 29.5%، فقد شهدت أسعار النفط الخام (وفق المتوسط الحسابي للأسعار الفورية لخامات برنت ودبي وغرب تكساس) ارتفاعاً ملحوظاً بلغ معدله 31.9% عام 2011 مقابل معدل نمو بلغ 27.9% عام 2010، كذلك سجل المتوسط السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك خلال عام 2011 حوالي 104.2 دولارا للبرميل، مقارنة مع 79 دولارا للبرميل عام 2010، ويأتي هذا الارتفاع الملحوظ بسبب التطورات السلبية للعرض وارتفاع المخاطر الجيوسياسية.

كما ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار بقية السلع وأهمها؛ المواد الغذائية بما فيها المشروبات ومدخلات الصناعة بمعدل 21.2%، والمحاصيل الزراعية بمعدل 26.1%. والمعادن بمعدل 18.6%، حيث ارتفعت أسعار كافة المعادن وعلى رأسها القصدير بمعدل 33.8%، اليورانيوم بمعدل 27.9%، النحاس بمعدل 22.1%، الحديد بمعدل 20.5%، الرصاص بمعدل 16.6%، الألمنيوم بمعدل 14.3%، النيكل بمعدل 8.8%، والزنك بمعدل 5.0%.

إلا أن توقعات الصندوق لعام 2012 ترجح انخفاض أسعار النفط بمعدل 4.9% وكذلك أسعار كافة المعادن باستثناء اليورانيوم، بسبب احتمالات ارتفاع مستويات العرض وهدوء الطلب.

وفيما يتعلق **بالأداء الخارجي**، فقد استمر التباين في الأداء وخصوصا بين الاقتصادات الكبرى في العالم، فعلى صعيد الحسابات الجارية، شهد العام 2011 استمرار تحقق فوائض في الحسابات الجارية في موازين مدفوعات الصين، واليابان، روسيا والدول الآسيوية الصناعية الجديدة، والدول المصدرة للنفط، في مقابل تواصل العجز في دول مثل؛ الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وأستراليا وعدد من الدول الأوروبية.

كما يوجد هذا التباين الواضح بين الاقتصادات النامية، فبالنسبة للاقتصادات التي تعاني عجزا خارجيا، فيرى صندوق النقد الدولي أن عليها الاستمرار في خفض نسب التمويل بالدين محليا ودوليا وتقليل الحاجة إلى ذلك دون انتقائها عن طريق إجراء الإصلاحات الهيكلية لدعم الناتج وإصلاح أسواق العمل والمنتجات بما يؤدي لزيادة صلابتها هذه الاقتصادات في مواجهة التحديات. أما الاقتصادات التي تتمتع بفائض في تعاملاتها الخارجية وقوة الموازنات الحكومية، فيمكنها الاستفادة من نظم الصرف التي تحركها قوى السوق، وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي ونظم المعاشات والرعاية الصحية والتعليم وتعزيز القطاعات المالية وتحسين مناخ الأعمال لزيادة الاستثمار الخاص.

أما حركة **التجارة العالمية للسلع والخدمات** فقد شهدت تراجعا في نموها مقارنة بالعام السابق انعكاسا لتراجع النمو العالمي، إذ حققت معدل نمو بلغ 6.9% عام 2011، مقارنة بمعدل نمو بلغ 12.7% عام 2010 ومعدل نمو سلبي بلغ 10.7% عام 2009، وبالمقابل ارتفعت قيمة صادرات السلع والخدمات عالميا من 18.8 تريليون دولار عام 2010، إلى 22.2 تريليون دولار عام 2011.

وعلى صعيد **الاستثمار الأجنبي المباشر**، تشير التقديرات الأولية المتاحة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) والصادرة في يناير 2012، إلى أنه على الرغم من التوترات وتوسع المخاطر والتطورات السلبية في الاقتصاد العالمي فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ارتفاعا بنسبة 17% لتبلغ 1.5 تريليون دولار خلال عام 2011، من 1.3 تريليون دولار في العام السابق،

ومتجاوزة بذلك متوسط ما قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية خلال الفترة (2005 - 2007) البالغ 1.47 تريليون دولار. وقد شمل هذا الارتفاع جميع المجموعات الثلاث الرئيسية (مجموعة الدول المتقدمة، مجموعة الدول النامية، ومجموعة الاقتصادات المتحولة) ولكن أسباب النمو تختلف من مجموعة إلى أخرى رغم أن هناك قاسماً مشتركاً يتمثل في أن العديد من الدول نفذت تغييرات إيجابية في السياسات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وتسهيل ودخول وعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ففي الدول المتقدمة، وبعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض، نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها بنسبة 18% خلال عام 2011، لتصل إلى 753 مليار دولار مقارنة بـ 636 مليار دولار عام 2010. وحسب التقسيم الجغرافي فقد ارتفعت التدفقات الواردة إلى أوروبا بنسبة 23%. في حين انخفضت التدفقات الواردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 8% مقارنة بعام 2010. وهو عكس ما جرى العام السابق. ويعزى الارتفاع في الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المتقدمة، وخصوصاً في الدول الأوروبية، إلى عمليات الاندماج والتملك والتي تتركز في معظم الحالات في إعادة هيكلة الشركات، وتحسين استخدام رؤوس أموالها وتخفيض تكاليفها.

أما على مستوى القارة الأوروبية فقد شهدت دولها تبايناً في الأداء، حيث تراجعت التدفقات الواردة إلى اليونان وألمانيا، في حين ارتفعت في إيطاليا وفرنسا. كما تختلف مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة لأخرى، ففي معظم الدول المتقدمة، انخفضت حصة الاستثمار في الأسهم إلى أقل من 40%، ومثلت حصة الأرباح المعاد استثمارها ما يقرب من النصف في حين ارتفعت التدفقات الرأسمالية الأخرى.

أما مجموعة الدول النامية ومجموعة الاقتصادات المتحولة، فقد استقطبتنا وللعام الثاني على التوالي حوالي نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال عام 2011. ويعزى ذلك إلى ارتفاع التدفقات الواردة إلى الدول النامية في آسيا (باستثناء غرب آسيا) بنسبة 11% لتصل إلى 344 مليار دولار، مقارنة بـ 309 مليارات العام السابق. كما شهدت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ارتفاعاً في التدفقات الواردة بنسبة 35% إلى 216 مليار دولار، مقارنة بـ 161 مليار دولار العام 2010، وذلك على الرغم من انخفاض عمليات الاندماج والتملك بنسبة 31%. ويذكر أن النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر تركز في البرازيل وكولومبيا والمراكز المالية الخارجية، كما شهدت مجموعة الاقتصادات المتحولة التي تضم دول جنوب شرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة، نمواً قوياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث نمت بنسبة 31% لتصل إلى 91.7 مليار دولار خلال العام 2011، مقارنة بـ 70.2 مليار دولار عام 2010. ويعزى هذا الارتفاع إلى عدد من صفقات الاندماج والتملك مع روسيا في قطاع الطاقة.

وعلى صعيد صناعة الضمان ففي أعقاب انخفاض مستويات الطلب على الحماية التأمينية من قبل الشركات والمصارف والمقرضين حول العالم بسبب الأزمة المالية في عام 2009، تشير أحدث البيانات المتاحة من الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)، إلى أنه خلال عام 2010 ارتفعت مستويات الطلب على الحماية التأمينية ونجحت الضمانات التي قدمها أعضاء الاتحاد في دعم ما يقرب من 10% من التجارة العالمية. كما أعلنت العديد من هيئات الضمان أعضاء اتحاد بيرن في اجتماعه السنوي المنعقد في أكتوبر 2011، عن ارتفاع الطلب على المنتجات التأمينية لتصل إلى مستويات ما قبل الأزمة بل ومن المتوقع أن تتعدها خلال العام المقبل. وشهد سوق الضمان العالمي خلال النصف الأول من عام 2011 اتجاهات توسعية في حجم عمليات هيئات تأمين ائتمان الصادرات وضمان الاستثمار في كافة أنواع المنتجات التأمينية وذلك لتلبية الطلب المتنامي مقروناً باستعداد هيئات الضمان لتحمل المخاطر في سبيل تنفيذ دورها الحيوي للحفاظ على تدفق الاستثمارات وانسياب التبادل التجاري حول العالم.

وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن مجمل الضمانات التي قدمها أعضاء الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)، الذي تأسس عام 1934 ويضم 48 هيئة دولية وإقليمية ووطنية من 43 دولة وأطرافاً إقليمية ودولية، بلغ في نهاية عام 2010 حوالي 1.43 تريليون دولار، مقابل 1.36 تريليون دولار عام 2009، و1.51 تريليون دولار عام 2008، و1.32 تريليون دولار عام 2007. وقد توزعت عمليات عام 2010 ما بين 1.19 تريليون دولار لائتمان الصادرات للمدى القصير (مقارنة بـ 1.12 تريليون دولار عام 2009)، و173 مليار دولار لائتمان الصادرات وللإقراض للمدنيين المتوسط والطويل (مقارنة بـ 191 مليار دولار عام 2009)، و65.8 مليار دولار لضمان الاستثمار (مقارنة بـ 49.3 مليار دولار عام 2009). وفي المقابل تراجعت قيمة التعويضات المستردة خلال عام 2010 لتبلغ 2.5 مليار دولار مقابل 4.4 مليار دولار عام 2009، كما انخفضت قيمة التعويضات المدفوعة لتبلغ 3.4 مليار دولار عام 2010 مقارنة بـ 5.5 مليار دولار عام 2009.

2. الاقتصاد العربي

في ظل تراجع أداء الاقتصاد العالمي، هدأت وتيرة النمو الاقتصادي القوي في المنطقة العربية وتراجعت معدلاته ولكن بصورة مقبولة بوجه عام. فعلى صعيد **المؤشرات الاقتصادية**، عكست التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي، الصادرة في يناير 2012، نموًا مقبولاً في الاقتصاد العربي للعام 2011 يبلغ 3.1% مقارنة بنحو 4.1% للعام 2010، وذلك كمحصلة لنمو 4 دول بمعدلات مرتفعة نسبياً، تراوحت ما بين 5.7% - 18.7%، وتسجيل البعض الآخر معدلات نمو حول 4%، وباقى الدول معدلات تقل عن 3%، وذلك في مقابل انكماش الناتج في 3 دول. وللعام الثاني على التوالي، يقل معدل النمو في مجموعة الدول العربية عن نظيره المحقق لمجموعة الدول النامية معاً.

أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم أو مستويات الأسعار **معبراً عنها بالرقم القياسي** لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد ارتفع المتوسط في الدول العربية بدرجة واضحة ليبلغ 10.6% عام 2011، مقارنة بمعدل بلغ 7.4% عام 2010، وساهم في ذلك ارتفاع معدلات الطلب المحلي الكلي بصورة طبيعية في ظل تراجع الإنتاج المحلي وانخفاض المعروض وخصوصاً في الدول التي شهدت أحداثاً سياسية، وذلك بالتزامن مع ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع الأولية والأساسية المستوردة بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2010.

وقد ساهمت سياسات التوسع في الإنفاق الجاري في معظم دول المنطقة والتي ظهرت في صورة برامج متعددة لدعم الدخل وزيادة الرواتب والمنح الاجتماعية في تحفيز مستويات الطلب المحلي ولتعويض تراجع معدلات نمو الائتمان الموجه للقطاع الخاص، وتراجعت معدلات الإنفاق المالي الاستثماري في الدول غير النفطية بشكل عام، غير أن بعض الدول وخاصة الدول العربية المستوردة للنفط، قد تلجأ، في وقت مبكر عن الدول الأخرى، إلى انتهاج سياسات اقتصادية أكثر تشدداً نتيجة لظهور بوادر للضغوط التضخمية أو لعدم توافر موارد مالية إضافية لسد العجز المتصاعد في موازاناتها العمومية وموازن مدفوعاتها.

وفيما يتعلق **بالأداء الخارجي** فمن الملاحظ أن العام 2011 شهد تبايناً واضحاً في أداء الدول النفطية والدول غير النفطية، فعلى صعيد الدول النفطية ساهم انتعاش أسعار النفط في تحسن ملحوظ في فائض الحسابات الجارية و موازين مدفوعات الدول العربية المصدرة للخام فيما عدا ليبيا، وفي المقابل شهدت معظم الدول غير النفطية تراجعاً في أداء الحساب الجاري وميزان المدفوعات ولاسيما التي شهدت تطورات سياسية لافتة وذلك نتيجة انخفاض كبير في عائداتها من التصدير والسياحة وتحويلات العاملين وكذلك نتيجة للتراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بل إن بعض الدول عانت وتعاني من خروج رؤوس الأموال وتراجع احتياطياتها الدولية بشكل كبير بعد تحول فائض ميزان مدفوعاتها إلى عجز كبير. إلا أن المحصلة النهائية على إجمالي الاحتياطيات في الدول العربية، جاءت في شكل تغلب العوامل الإيجابية في الدول النفطية وارتفاع الاحتياطيات الإجمالية للدول العربية بمعدل 2% فقط لتصل إلى 1018 مليار دولار بنهاية عام 2011 مقابل 999 مليار دولار بنهاية العام 2010 مع توقعات بمواصلة ارتفاع الاحتياطيات إلى 1133 مليار دولار في العام 2012، خصوصاً إذا ما استقرت أسعار النفط على ارتفاعها وخضت وتيرة التداعيات السلبية للأحداث السياسية على عدد من دول المنطقة.

وفي المقابل تراجعت المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية بمقدار 145 مليار دولار ونسبة 15% من 989 مليار دولار عام 2010 إلى 843.5 مليار دولار عام 2011 ولاسيما بعد قيام عدد من الدول بسداد حصة كبيرة من مديونيتها، ولكن مع توقعات بمعاودة الارتفاع بشكل طفيف إلى 858 مليار دولار عام 2012 ولاسيما في حال نجاح مفاوضات الجهات المانحة مع عدد من الدول العربية الراغبة في الاقتراض.

وعلى صعيد **الاستثمار الأجنبي المباشر**، تشير التقديرات الأولية الصادرة عن «ضمان» في ثاني تقرير لمناخ الاستثمار يرصد «آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية»، إلى انخفاض تدفقاته المتجهة إليها بمعدل 17% لتبلغ نحو 55 مليار دولار للعام 2011 مقارنة بنحو 66.2 مليار دولار في عام 2010.

ويعزى هذا التراجع المتوقع إلى عدة عوامل؛ أولاً: العوامل السياسية وتأثيرها على مناخ الاستثمار في المنطقة بشكل عام ولاسيما في الدول التي طالتها تلك الأحداث والذي جاء سلبياً على المديين القصير والمتوسط. وهو ما تؤكد وكالات التصنيف الائتماني العالمية والتي قامت

بعمليات مراجعة وخفض للتقييمات السيادية لعدد من الدول العربية خلال العام 2011. رغم انه على المدى الطويل من الممكن أن يتحول التأثير ايجابيا خصوصا في حال تم تنفيذ إصلاحات جذرية ايجابية من وجهة نظر المستثمر الدولي في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. ثانيا: العوامل الاقتصادية ولاسيما في دول الأحداث السياسية وأهمها: تراجع الإنتاج بسبب توقف بعض المنشآت وهبوط في التدفقات السياحية الواردة وتراجع الصادرات السلعية والخدمات وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج مما سيترتب عليه خلل في موازين المدفوعات والضغط على الاحتياطيات الدولية وتأثر أسعار صرف العملات الوطنية. ثالثا: حدوث انخفاض في استثمارات الدول الغربية والعربية التقليدية المصدرة للاستثمار إلى المنطقة العربية، خصوصا مع التطورات الأخيرة في عدد من البلدان المستقبلية التقليدية للاستثمارات الأجنبية، والقرارات التي اتخذت تجاه بعض المستثمرين، فضلا عن تراجع نشاط هيئات ترويج الاستثمار في الدول العربية وانحسار الدور الذي تقوم به أسواق المال في معظم دول الأحداث .

إلا انه وفي المقابل هناك عدد من العوامل والمؤثرات الأخرى التي قللت من حدة التراجع وأهمها ما يلي: ارتفاع أسعار النفط وعوائده وما يترتب عليه من أداء ايجابي لدول الخليج وزيادة الإنفاق الجاري والاستثماري الحكومي في الدول العربية ليلعب خلال العام 2011 ما يزيد على 855 مليار دولار، واحتمالات بدء تدفق المساعدات الإقليمية والدولية التي سبق وتعهد المجتمع الدولي بتقديمها بقيمة تصل إلى 50 مليار دولار للدول العربية التي شهدت تغيرات سياسية، فضلا عن إعلان عدد من الشركات العالمية ولاسيما شركات النفط عن خطط وبرامج لاستثمار مليارات الدولارات مقابل مواصلة الدول العربية، عرض المزيد من فرص الاستثمار المتاحة من خلال خطط استثمارية طموح للسنوات المقبلة وخصوصا في مجالات الطاقة والبنية الأساسية بقيمة تصل إلى 1.7 تريليون دولار.

وفي ضوء العوامل المؤثرة والخطط المستقبلية للشركات عبر الوطنية العربية، اتخذت مستويات الأرباح المحققة لها اتجاها نزوليا منذ الربع الثاني من عام 2011. حيث تتوقع الشركات عبر الوطنية العربية تراجعاً تدريجياً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2011. وهو ما يتضح من تراجع صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود في المنطقة خصوصا وانها تقوم بدور حاسم في تشييط الاستثمار المباشر العربي البيئي.

وعلى صعيد حركة التجارة العربية للسلع والخدمات، فحسب التقديرات الأولية المتوفرة من مصادر صندوق النقد الدولي فقد نمت بمقدار 347 مليار دولار وبنسبة 18.5 % من 1.9 تريليون دولار عام 2010 إلى 2.2 تريليون دولار عام 2011 مع توقعات بمواصلة نموها بمعدل أبطأ بقيمة 108.2 مليارات دولار وبنسبة 4.9 % إلى 2.3 تريليون دولار عام 2012.

أما على صعيد الصادرات العربية من السلع والخدمات فقد ارتفعت بمقدار 237 مليار دولار وبنسبة 22.8 % من 1041 مليار دولار عام 2010 إلى 1278.3 مليار دولار مع توقعات بمواصلة نموها بقيمة 30.2 مليار دولار وبنسبة 2.4 % إلى 1.3 تريليون دولار عام 2012، ويعود الفضل الأول لهذا النمو إلى ارتفاع أسعار النفط وصادراته. وفي المقابل ارتفعت الواردات العربية من السلع والخدمات بمقدار 110 مليارات دولار وبنسبة 13 % من 836 مليار دولار عام 2010 إلى 945.8 مليار دولار عام 2011 مع توقعات بمواصلة الارتفاع بمقدار 78 مليار دولار وبنسبة 8.2 % عام 2012.

وعلى صعيد نشاط الضمان في هيئات الضمان العربية والإقليمية، ارتفع مجمل الضمانات التي وفرتها هيئات تأمين ائتمان الصادرات العربية والإسلامية الوطنية والإقليمية، أعضاء «اتحاد أمان»، والبالغ عددها 17 مؤسسة، لتبلغ عمليات الأعضاء نحو 15.06 مليار دولار خلال عام 2010، مقابل 13.02 مليار دولار في عام 2009، كما ارتفعت الأقساط التأمينية إلى 122.8 مليون دولار مقارنة بـ 72.9 مليون دولار في عام 2009. كذلك ارتفعت المطالبات المدفوعة إلى 23.9 مليون دولار خلال عام 2010 مقارنة بـ 22.9 مليون دولار عام 2009، فيمت تراجمت المبالغ المستردة من 69.4 مليون دولار عام 2009 إلى 28.9 مليون دولار عام 2010.

وخلال عام 2011، عقد «اتحاد أمان» اجتماعه السنوي الثاني في مدينة اسطنبول التركية، أكتوبر 2011، وذلك بمشاركة 70 ممثلاً عن هيئات ضمان ائتمان صادرات عربية وإسلامية إضافة إلى شركات إعادة التأمين والمعلومات التجارية وتحصيل الديون والتمويل. حيث وافقت الجمعية العامة لاتحاد أمان على مجموعة من القرارات منها؛ قبول خمسة أعضاء جدد في الاتحاد، الموافقة على مشروع قاعدة بيانات اتحاد أمان، الموافقة على عقد الاجتماع السنوي الثالث في ماليزيا. كما انتخبت الجمعية العامة الأعضاء الخمسة الجدد في المجلس التنفيذي للسنوات 2011 و2012.

الفصل الثاني : عمليات الضمان

1.2 محفظة عقود الضمان⁽¹⁾ :

بلغت القيمة الإجمالية لمحفظة عقود الضمان خلال عام 2011 مبلغ 1,440.8 مليون دولار أمريكي (402.1 مليون د.ك.)⁽²⁾، مقارنة بمبلغ 1,197.4 مليون دولار أمريكي (336.5 مليون د.ك.) عام 2010، أي بزيادة نسبتها 20%. (انظر الجدول 1). وفيما يلي تفاصيل محفظة عقود الضمان:

1.1.2 عقود ضمان الاستثمار :

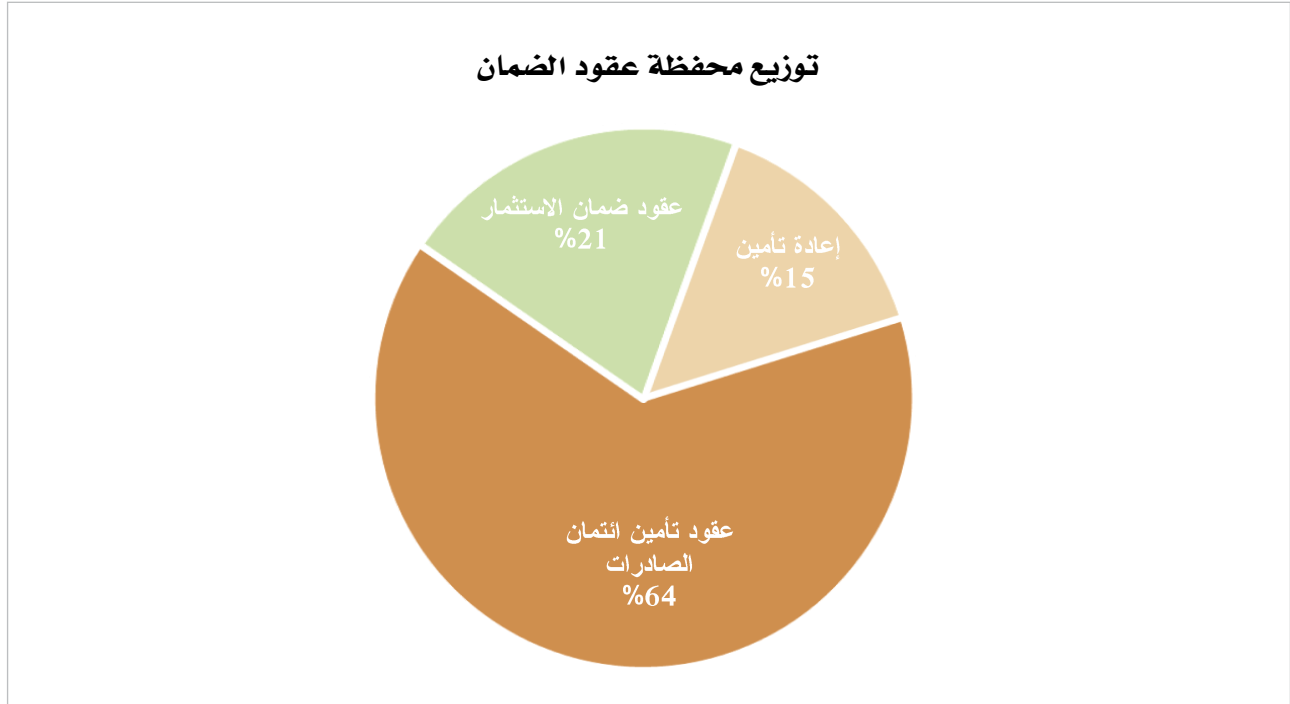
بلغت قيمة عقود ضمان الاستثمار 302.2 مليون دولار أمريكي (84.3 مليون د.ك.)، تمثل ما نسبته 21% من القيمة الإجمالية لمحفظة عقود الضمان.

2.1.2 عقود تأمين ائتمان الصادرات :

بلغت قيمة عقود تأمين ائتمان الصادرات 927.8 مليون دولار أمريكي (259 مليون د.ك.)، تمثل ما نسبته 64% من القيمة الإجمالية لمحفظة عقود الضمان.

3.1.2 عقود إعادة التأمين الوارد :

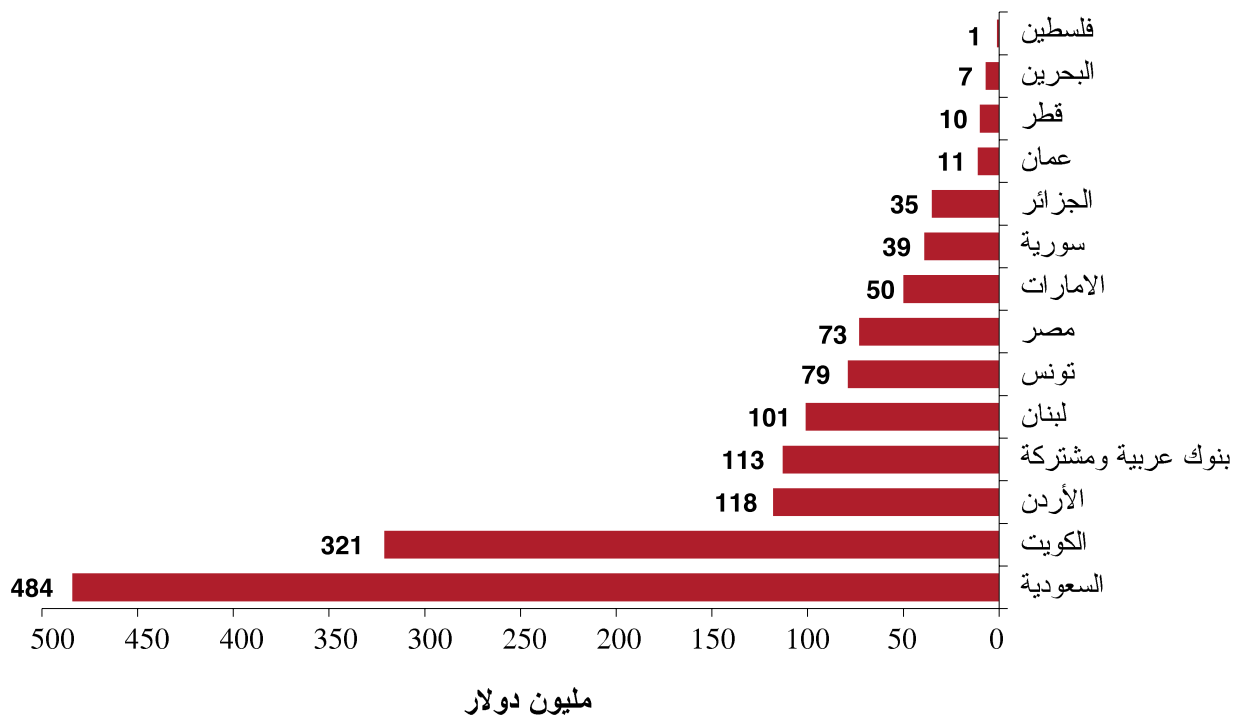
بلغت قيمة العمليات المسندة إلى المؤسسة بموجب اتفاقيات إعادة التأمين النسبية والاختيارية 210.8 ملايين دولار أمريكي (58.8 مليون د.ك.)، تمثل ما نسبته 15% من القيمة الإجمالية لمحفظة عقود الضمان.



¹ تمثل عقود الضمان المبرمة خلال العام السارية منها والمنتوية
² دولار أمريكي واحد يعادل 0.279050 د.ك. كما في 2011/12/31

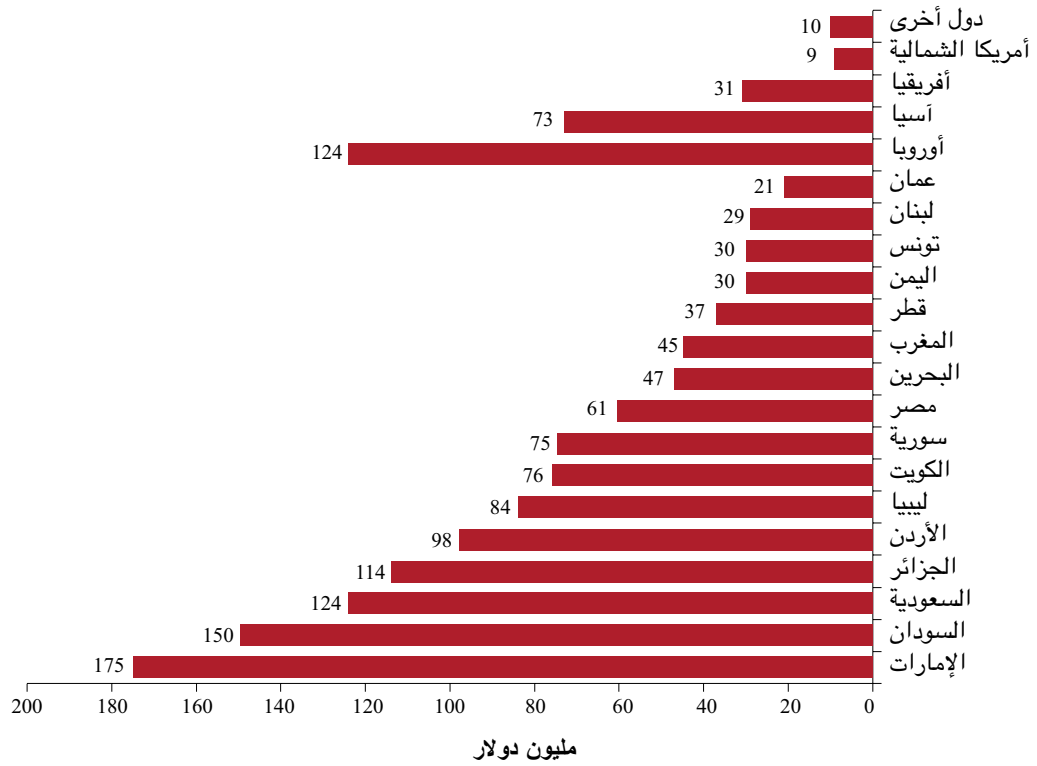
هذا وقد استفاد من ضمان المؤسسة خلال العام مستثمرون ومصدرون من ثلاث عشرة دولة عربية وعدد من البنوك العربية والمشاركة المقيمة خارج الدول العربية جاءت في مقدمتها المملكة العربية السعودية (33.59%) فدولة الكويت (22.25%) والمملكة الأردنية الهاشمية (8.22%) والبنوك العربية والمشاركة (7.84%) والجمهورية اللبنانية (7.03%) والجمهورية التونسية (5.48%) وجمهورية مصر العربية (5.06%) ودولة الإمارات العربية المتحدة (3.49%) والجمهورية العربية السورية (2.68%) والجمهورية الجزائرية (2.45%) وسلطنة عمان (0.74%) ودولة قطر (0.69%) ومملكة البحرين (0.47%) ودولة فلسطين (0.01%). (انظر الجدول 2).

قيمة محفظة عقود الضمان حسب جنسية المستفيدين

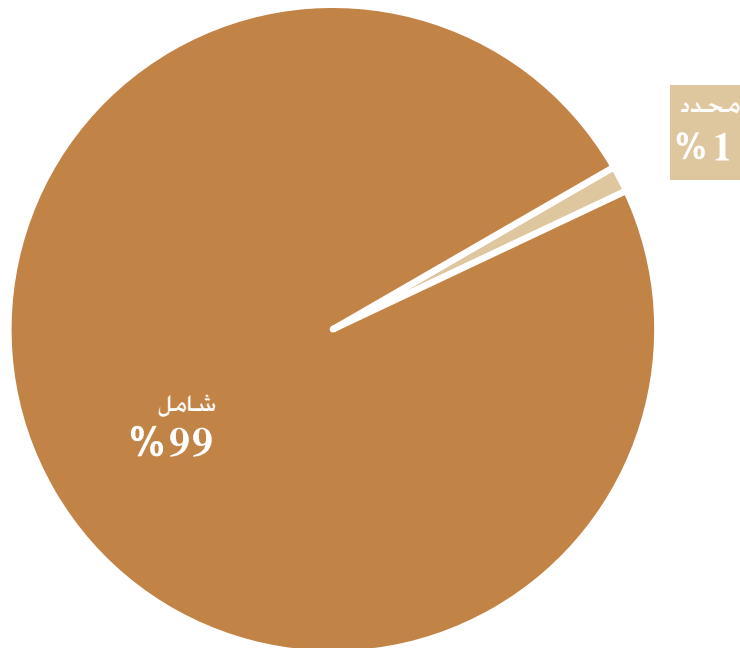


وبلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع 63 دولة ، منها 16 دولة عربية تصدرتها الإمارات العربية المتحدة (12.12%) وجمهورية السودان (10.43%) والمملكة العربية السعودية (8.62%) والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (7.88%) والمملكة الأردنية الهاشمية (6.82%) وليبيا (5.80%) ودولة الكويت (5.29%) والجمهورية العربية السورية (5.18%) وجمهورية مصر العربية (4.21%) ومملكة البحرين (3.25%) والمملكة المغربية (3.09%) ودول قطر (2.53%) والجمهورية اليمنية (2.11%) والجمهورية التونسية (2.07%) والجمهورية اللبنانية (1.99%) وسلطنة عمان (1.44%) فيما توزعت بقية العقود على 47 دولة بما نسبته 17.17% من قيمة العقود. (انظر الجدول 3)

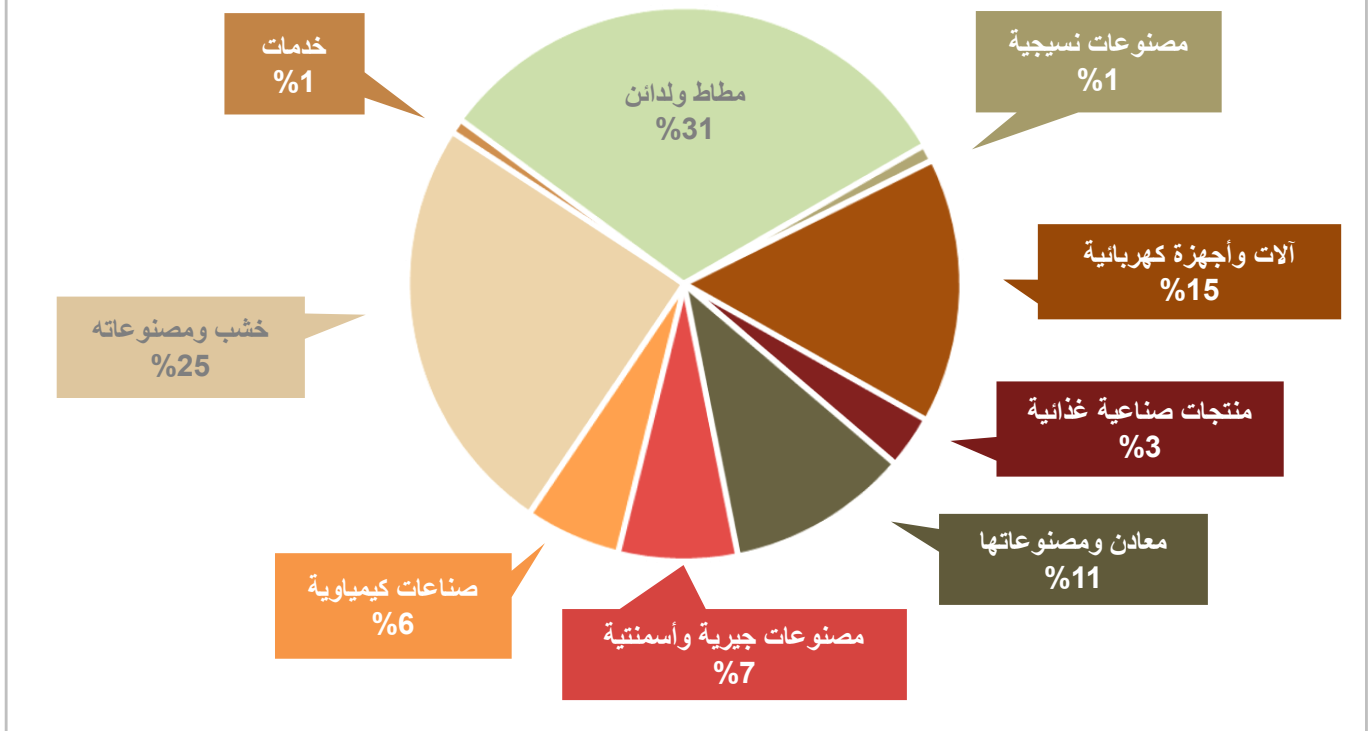
عمليات الضمان حسب الدول المضيضة / المستوردة



عقود تأمين ائتمان الصادرات بحسب نوع العقد



عقود تأمين ائتمان الصادرات بحسب نوع السلع



2.2 إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة :

1.2.2 إجمالي العقود السارية :

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية كما في 2011/12/31 مبلغ 1,232.5 مليون دولار أمريكي (344 مليون د.ك) وذلك بزيادة قدرها 3 % عن قيمة العقود السارية في العام 2010. وتوزعت هذه القيمة بنسبة 25 % لعقود ضمان الاستثمار ونسبة 75 % لعقود تأمين ائتمان الصادرات وإعادة التأمين.

2.2.2 إجمالي الالتزامات القائمة :

بلغت القيمة الإجمالية للالتزامات القائمة على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة كما في 2011/12/31 مبلغ 418.4 مليون دولار أمريكي (116.8 مليون د.ك) تمثل 34 % من إجمالي قيمة العقود السارية، وذلك مقارنة بمبلغ 501 مليون دولار أمريكي في العام 2010. (انظر الجدول 4).

3.2 إجمالي أقساط الضمان :

بلغت القيمة الإجمالية لأقساط الضمان في نهاية العام 4.73 مليون دولار أمريكي (1.32 مليون د.ك).

4.2 التعويض والاسترداد :

قامت المؤسسة بأداء تعويضين عن تحقق مخاطر تجارية في دولتين عربيتين بقيمة إجمالية بلغت 143,930 دولار أمريكي (40,164 د.ك). واستردت خلال العام مبلغ 57,786 دولار أمريكي (16,125 د.ك) تم دفعه عن تعويضات سابقة.

5.2 إعادة التأمين:

ساهمت المؤسسة خلال العام في اتفاقية جديدة لإعادة التأمين الوارد بالحصص النسبية مع شركة عربية مختصة في تأمين ائتمان التجارة الداخلية.

كما تم خلال العام تجديد 9 اتفاقيات إعادة تأمين وارد بالحصص النسبية مع هيئات تأمين عربية وطنية منها 8 اتفاقيات ائتمان صادرات واتفاقية تجارة محلية.

أما على مستوى اتفاقيات إعادة التأمين الاختيارية الواردة فقد تم إبرام 19 اتفاقية جديدة. بلغ إجمالي قيمة العمليات المعاد التأمين عليها من قبل المؤسسة حوالي 210.8 ملايين دولار أمريكي (58.8 مليون د.ك). أشير إليها في البند 3.1.2 أعلاه.

6.2 تسويق خدمات الضمان:

قامت المؤسسة بعدد من المهام التسويقية في 6 دول عربية علاوة على تغطيتها المستمرة للشركات المصدرة والمستثمرة العاملة في دولة قطر وفي المملكة العربية السعودية من خلال مكتبها الإقليمي في الرياض. كما نظمت وشاركت في العديد من الفعاليات الاقتصادية والاستثمارية بغرض التعريف بخدماتها، كما قامت المؤسسة بتنفيذ عدد من الحملات البريدية نحو الشركات الكبرى والهامة في عدد من الدول العربية. وتواصلت مع العديد من الشركات الاستثمارية والمصدرة في بعض الدول العربية.

7.2 العلاقات مع هيئات الضمان:

نظمت المؤسسة بصفقتها السكرتارية العامة لاتحاد أمان الاجتماع السنوي الثاني للاتحاد في مدينة اسطنبول في تركيا خلال الفترة 04-05 أكتوبر 2011. شارك في الاجتماع قرابة 80 مشاركاً من 30 هيئة تأمين ائتمان عربية وإسلامية ووسطاء تأمين وشركات معلومات ائتمانية ومؤسسات مصرفية.

كما شاركت المؤسسة في اجتماعات نادي براغ السنوية والتي عقدت في سلطنة عمان في شهر نوفمبر وذلك للوقوف على مستجدات وتطورات نشاط تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار في مختلف دول العالم.

جدول رقم (1)

قيمة محفظة عقود الضمان المبرمة خلال عام 2011

دينار كويتي	دولار أمريكي	
84,323,108	302,179,209	ضمان الاستثمار
258,922,274	927,870,539	ائتمان الصادرات
58,815,057	210,768,882	إعادة تأمين
402,060,439	1,440,818,630	الإجمالي العام

جدول رقم (2)

قيمة محفظة عقود الضمان المبرمة خلال عام 2011 موزعة حسب الأقطار المصدرة وحسب أنواع العقود
(بالدولار الأمريكي و المعادل بالدينار الكويتي)

النسبة إلى الإجمالي %	الإجمالي		النسبة %	عقود الصادرات		النسبة %	عقود الاستثمار		القطر المصدر
	دينار كويتي	دولار أمريكي		دينار كويتي	دولار أمريكي		دينار كويتي	دولار أمريكي	
%33.59	135,046,698	483,951,614	%39.87	126,675,198	453,951,614	%9.93	8,371,500	30,000,000	1 السعودية
%22.25	89,457,681	320,579,398	%5.58	17,731,783	63,543,390	%85.06	71,725,898	257,036,008	2 الكويت
%8.22	33,062,989	118,484,102	%9.51	30,232,528	108,340,901	%3.36	2,830,460	10,143,201	3 الأردن
%3.49	14,047,063	50,338,873	%4.42	14,047,063	50,338,873	%0.00	-	-	4 الإمارات
%0.47	1,871,355	6,706,163	%0.59	1,871,355	6,706,163	%0.00	-	-	5 البحرين
%5.48	22,029,819	78,945,777	%6.93	22,029,819	78,945,777	%0.00	-	-	6 تونس
%2.68	10,790,764	38,669,642	%3.40	10,790,764	38,669,642	%0.00	-	-	7 سورية
%7.03	28,253,476	101,248,793	%8.45	26,858,226	96,248,793	%1.65	1,395,250	5,000,000	8 لبنان
%2.45	9,861,271	35,338,724	%3.10	9,861,271	35,338,724	%0.00	-	-	9 الجزائر
%5.06	20,340,611	72,892,352	%6.40	20,340,611	72,892,352	%0.00	-	-	10 مصر
%0.69	2,786,091	9,984,200	%0.88	2,786,091	9,984,200	%0.00	-	-	11 قطر
%0.74	2,964,033	10,621,870	%0.93	2,964,033	10,621,870	%0.00	-	-	12 سلطنة عمان
%0.01	25,338	90,800	%0.01	25,338	90,800	%0.00	-	-	13 فلسطين
%7.84	31,523,252	112,966,322	%9.92	31,523,252	112,966,322	%0.00	-	-	14 بنوك عربية ومشتركة
%100	402,060,439	1,440,818,630	%100	317,737,330	1,138,639,421	%100	84,323,108	302,179,209	الإجمالي العام
				%79.03			%20.97		النسبة إلى الإجمالي %

جدول رقم (3)
قيمة محفظة عقود الضمان المبرمة خلال عام 2011 موزعة حسب الأقطار المضيئة / المستوردة و حسب أنواع العقود
(بالدولار الأمريكي و المعادل بالدينار الكويتي)

النسبة إلى الإجمالي العام	الإجمالي		النسبة %	عقود الصادرات		النسبة %	عقود الاستثمار		القطر المضيف / المستورد
	دينار كويتي	دولار أمريكي		دينار كويتي	دولار أمريكي		دينار كويتي	دولار أمريكي	
%10.43	41,919,356	150,221,666	%5.38	17,081,277	61,212,244	%29.46	24,838,079	89,009,422	1 السودان
%12.12	48,745,347	174,683,199	%15.34	48,745,347	174,683,199	%0.00	-	-	2 الإمارات
%5.29	21,272,500	76,231,857	%6.69	21,272,500	76,231,857	%0.00	-	-	3 الكويت
%8.62	34,648,413	124,165,607	%10.90	34,648,413	124,165,607	%0.00	-	-	4 السعودية
%6.82	27,402,813	98,200,369	%8.62	27,402,813	98,200,369	%0.00	-	-	5 الأردن
%3.09	12,442,721	44,589,574	%0.84	2,675,971	9,589,574	%11.58	9,766,750	35,000,000	6 المغرب
%5.18	20,827,081	74,635,662	%2.16	6,874,581	24,635,662	%16.55	13,952,500	50,000,000	7 سورية
%2.53	10,191,850	36,523,382	%3.21	10,191,850	36,523,382	%0.00	-	-	8 قطر
%4.21	16,912,223	60,606,425	%5.32	16,912,223	60,606,425	%0.00	-	-	9 مصر
%3.25	13,051,525	46,771,277	%4.11	13,051,525	46,771,277	%0.00	-	-	10 البحرين
%2.07	8,322,757	29,825,326	%2.08	6,601,078	23,655,539	%2.04	1,721,679	6,169,787	11 تونس
%1.44	5,807,507	20,811,706	%1.83	5,807,507	20,811,706	%0.00	-	-	12 سلطنة عمان
%2.11	8,484,017	30,403,213	%0.05	112,517	403,213	%9.93	8,371,500	30,000,000	13 اليمن
%1.99	8,016,714	28,728,593	%1.64	5,226,214	18,728,593	%3.31	2,790,500	10,000,000	14 لبنان
%7.88	31,677,736	113,519,929	%9.97	31,677,736	113,519,929	%0.00	-	-	15 الجزائر
%5.80	23,338,783	83,636,565	%0.14	456,683	1,636,565	%27.14	22,882,100	82,000,000	16 ليبيا
%82.84	333,061,341	1,193,554,354	%78.28	248,738,233	891,375,141	%100	84,323,108	302,179,209	إجمالي الدول العربية
%8.59	34,522,868	123,715,706	%10.87	34,522,868	123,715,706	-	-	-	أوروبا
%5.09	20,478,277	73,385,690	%6.45	20,478,277	73,385,690	-	-	-	آسيا
%2.18	8,748,802	31,352,095	%2.75	8,748,802	31,352,095	-	-	-	أفريقيا
%0.59	2,382,519	8,537,966	%0.75	2,382,519	8,537,966	-	-	-	أمريكا الشمالية
%0.71	2,866,630	10,272,819	%0.90	2,866,630	10,272,819	-	-	-	مجموعة دول
%17.16	68,999,096	247,264,276	%21.72	68,999,096	247,264,281	-	-	-	إجمالي الدول غير العربية
%100	402,060,439	1,440,818,630	%100	317,737,330	1,138,639,421	%100	84,323,108	302,179,209	الإجمالي العام
							%20.97	%	النسبة إلى الإجمالي %

جدول رقم (4)

قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2011/12/31 حسب القطر المضيف / المستورد و حسب نوع العقد

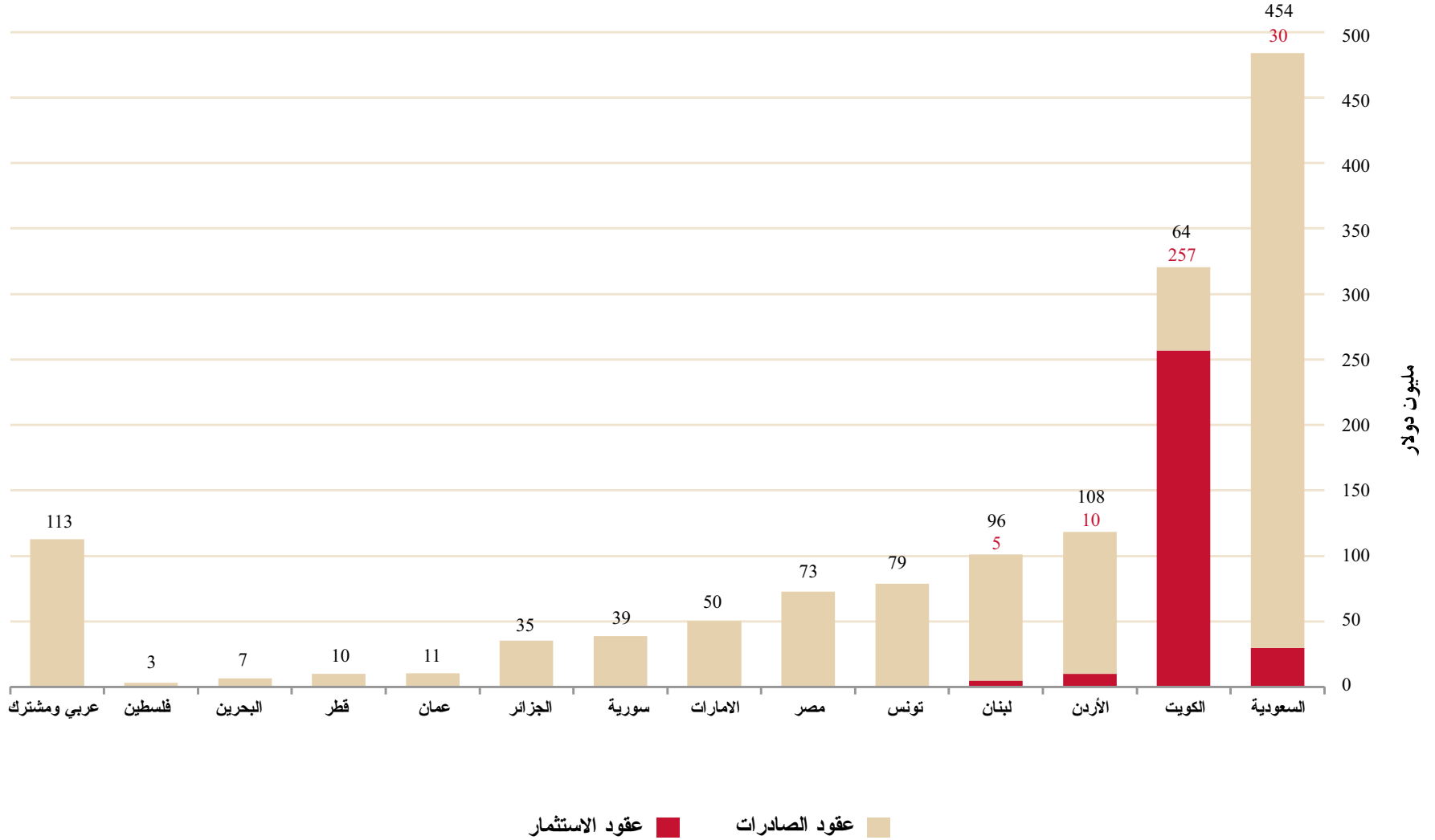
القطر المضيف	عقود الاستثمار السارية		عقود الصادرات السارية		إجمالي العقود السارية		الالتزامات القائمة لعقود الاستثمار		الالتزامات القائمة لعقود ائتمان الصادرات		إجمالي الالتزامات القائمة		النسبة من الإجمالي
	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	
السودان	89,009,422	24,838,079	98,816,917	27,574,861	187,826,338	52,412,940	59,916,547	16,719,712	71,728,703	20,015,895	131,645,250	36,735,607	31.47%
سورية	50,000,000	13,952,500	22,816,469	6,366,936	72,816,469	20,319,436	35,254,536	9,837,778	4,756,852	1,327,400	40,011,388	11,165,178	9.56%
ليبيا	82,000,000	22,882,100	1,515,698	422,956	83,515,698	23,305,056	18,839,600	5,257,190	7,833	2,186	18,847,433	5,259,376	4.50%
الإمارات	-	-	-	32,661,312	117,044,660	32,661,312	-	-	-	-	6,002,476	21,510,395	5.14%
السعودية	-	-	-	30,194,689	108,205,300	30,194,689	-	-	-	-	1,708,228	6,121,585	1.46%
الكويت	-	-	-	16,566,253	59,366,613	16,566,253	-	-	-	-	705,383	2,527,801	0.60%
المغرب	35,000,000.00	9,766,750	8,342,974	2,328,107	43,342,974	12,094,857	9,400,000	2,623,070	3,060,803	854,117	12,460,803	3,477,187	2.98%
اليمن	30,000,000	8,371,500	-	-	8,371,500	30,000,000	7,064,085	25,314,764	-	-	7,064,085	25,314,764	6.05%
الأردن	-	-	-	12,947,431	46,398,246	12,947,431	-	-	-	-	561,431	2,011,936	0.48%
تونس	6,169,787	1,721,679	21,695,133	6,054,027	27,864,920	7,775,706	3,452,302	963,365	7,771,552	2,168,652	11,223,854	3,132,016	2.68%
مصر	-	-	-	10,199,048	36,549,178	10,199,048	-	-	-	-	3,459,258	12,396,552	2.96%
قطر	-	-	-	8,967,775	32,136,803	8,967,775	-	-	-	-	673,743	2,414,416	0.58%
البحرين	-	-	-	12,316,372	44,136,791	12,316,372	-	-	-	-	2,129,184	7,630,116	1.82%
لبنان	10,000,000	2,790,500	17,339,412	4,838,563	27,339,412	7,629,063	1,433,581	400,041	1,066,047	297,480	2,499,628	697,521	0.60%
عمان	-	-	-	5,308,423	19,023,195	5,308,423	-	-	-	-	262,602	941,058	0.22%
الجزائر	-	-	-	23,638,244	84,709,707	23,638,244	-	-	-	-	16,561,349	59,349,037	14.19%
أوروبا	-	-	-	26,593,660	95,300,699	26,593,660	-	-	-	-	7,258,533	26,011,585	6.22%
آسيا	-	-	-	15,519,000	55,613,691	15,519,000	-	-	-	-	2,840,205	10,178,121	2.43%
أفريقيا	-	-	-	11,920,066	42,716,594	11,920,066	-	-	-	-	4,935,819	17,687,938	4.23%
أمريكا الشمالية	-	-	-	2,277,294	8,160,881	2,277,294	-	-	-	-	198,552	711,527	0.17%
مجموعة دول	-	-	-	2,915,912	10,449,425	2,915,912	-	-	-	-	1,922,531	6,889,558	1.65%
الإجمالي	302,179,209	84,323,108	930,338,386	259,610,927	1,232,517,594	343,934,035	153,611,330	42,865,242	264,773,415	73,885,021	418,384,746	116,750,263	100%

العقود السارية: هي العقود سارية المفعول سواء نفذت أو لم تنفذ

الالتزامات القائمة: بالنسبة لعقود ضمان الاستثمار هي قيمة ما نفذ من استثمار، و بالنسبة لعقود ضمان ائتمان الصادرات هي قيمة الشحنات المنفذة ولم تسدد بعد. لا تعني هذه الالتزامات مبالغ واجبة الدفع إذ لا يكون ذلك إلا بعد تحقق الخطر في أي منها.

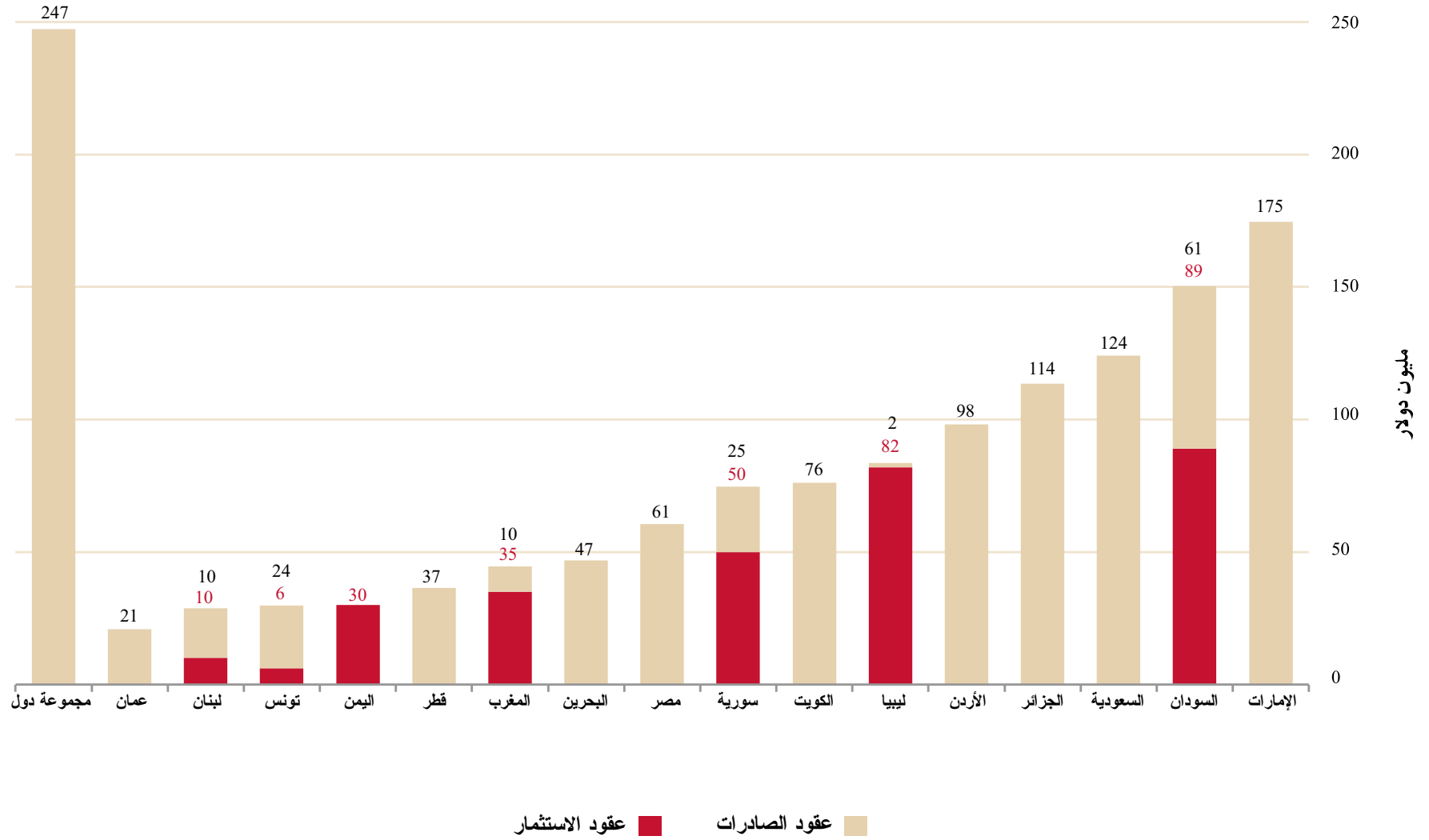
رسم بياني (1)

قيمة محفظة عقود الضمان خلال عام 2011 موزعة حسب جنسية الأقطار المضمونة



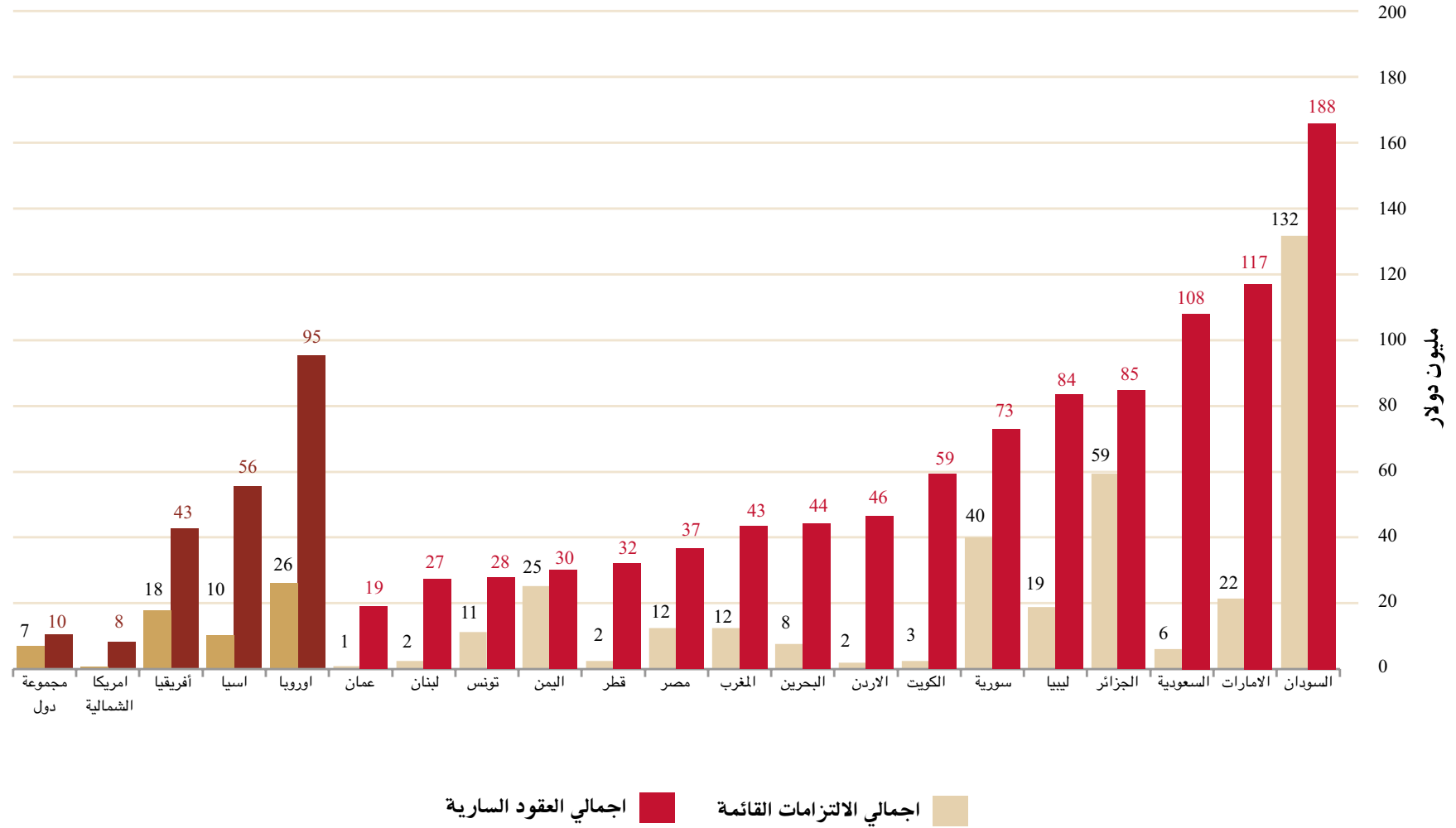
رسم بياني (2)

قيمة محفظة عقود الضمان خلال عام 2011 موزعة حسب الأقطار المضيضة / المستوردة



رسم بياني (3)

قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2011/12/31 حسب الأقطار المضيفة / المستوردة



اجمالي العقود السارية ■ اجمالي الالتزامات القائمة ■

الفصل الثالث: الأنشطة المكملة والخدمات المساندة

1.3 المطبوعات وأوراق العمل:

واصلت المؤسسة جهودها الرامية لبلوغ أحد أهداف إنشائها المتمثل في نشر المعرفة والمساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي ومستجدات صناعة الضمان من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير مناخ الاستثمار، وإبراز الفرص المتاحة والترويج له في الدول العربية على النحو التالي:

1.1.3 التقرير السنوي «مناخ الاستثمار في الدول العربية»:

صدر عن المؤسسة خلال العام 2011 النسخة السادسة والعشرون من التقرير السنوي «مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010»، متضمناً أول رصد من نوعه للاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في الدول العربية، وللسنة الثانية على التوالي استعراض آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المنطقة لعام 2011، وتناول محور التقرير آفاق الاستثمار في قطاع النقل البحري العربي، وللسنة الخامسة على التوالي تم تقديم لمحة إحصائية استثمارية عن كل دولة عربية، هذا إلى جانب موضوعات متخصصة بشأن التشريعات والفرص الاستثمارية والجهود الترويجية والتجارة العربية والتقييمات السيادية وغيرها.

تم توزيع نحو 5000 نسخة ورقية وإلكترونية من التقرير، إلى المؤسسات والجهات العربية الحكومية والخاصة المعنية، المستثمرين ورجال الأعمال، وسائل الإعلام، ومراكز البحوث والباحثين وطلبة الدراسات العليا. كما تم إعداد نسخة باللغة الانجليزية للملخص التقرير وتحميلها على الموقع الشبكي للمؤسسة.

2.1.3 النشرة الفصلية «ضمان الاستثمار»:

أصدرت المؤسسة خلال العام أربعة أعداد من النشرة الفصلية «ضمان الاستثمار»، بعد تطوير شكلها الفني ومضمونها تناولت قضايا وموضوعات وثيقة الصلة بعمل المؤسسة في مجالي الاستثمار والتجارة، إضافة إلى الأبواب الثابتة التي تتناول أنشطة المؤسسة واجتماعات مجلس إدارتها ومجلس مساهميتها. حيث تناولت الافتتاحيات كلمات السيد المدير العام حول: مؤتمر مرام ودوره في تشجيع الاستثمار، البورصات العربية وتعاضم دورها في حركة الاستثمار الأجنبي، نظرة مستقبلية للاستثمارات الأجنبية في الدول العربية، جذب الاستثمار وبيئة الأعمال في الدول العربية، كما أدرجت النشرة ملفات ودراسات موسعة أعدتها المؤسسة عن: التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري، الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في الدول العربية، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المنطقة لعام 2011، ملف شامل عن بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعامي 2011/2012، إضافة إلى استعراض أداء الدول العربية في بعض المؤشرات الدولية شملت: النفاذ لأسواق رأس المال، مرونة استصدار تراخيص المشروع، تنافسية السياحة والسفر، جاهزية البنية الرقمية، ومؤشر التنافسية العالمية، هذا إلى جانب تقارير ومؤتمرات أخرى. وزعت نحو 4500 نسخة، عبر البريد العادي و1000 نسخة إلكترونية من النشرة لكل عدد فصلي، فضلا عن إتاحتها عبر الموقع الشبكي للمؤسسة.

3.1.3 الدراسات وأوراق العمل:

قدمت المؤسسة (9) دراسات وأوراق عمل متخصصة وموسعة خلال فعاليات اقتصادية مهمة على المستويين العربي والدولي، على مدار العام، سلطت بمجملها الضوء على المواضيع التالية:

- خدمات المؤسسة في مجال ضمان الاستثمار في الدول العربية، سلطنة عمان - فبراير 2011.
- مناخ الاستثمار في الأردن ودور المؤسسة في تشجيع الاستثمارات، الأردن - مارس 2011.
- آفاق الاستثمار في الدول العربية في ضوء التطورات الراهنة، لبنان - سبتمبر 2011.
- الاستثمارات العربية البنينة وآفاقها المستقبلية، مصر - أكتوبر 2011.
- الاستثمار في قطاع النقل البحري في المنطقة العربية، مصر - أكتوبر 2011.
- واقع الاستثمار العربي البنيني وقطاعاته الواعدة والمعوقات التي تواجه تطوره، مصر - نوفمبر 2011.
- تحسين بيئة الأعمال وخلق فرص عمل في الدول العربية، الإمارات - نوفمبر 2011.
- المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي، سلطنة عمان - ديسمبر 2011.
- دور المؤسسة في تعزيز الاستثمارات في العالم العربي، السودان - ديسمبر 2011.

2.3 الفعاليات التي نظمتها المؤسسة أو شاركت فيها :

- نظمت المؤسسة وشاركت في (15) فعالية اقتصادية، خلال العام، تضمنت:
- «مؤتمر صحارى لفرص الاستثمار»، صحاري، سلطنة عمان - فبراير 2011.
- «المؤتمر الثامن لتمويل الصادرات»، دبي، الإمارات - فبراير 2011.
- «معرض العلاقات الكويتية الدولية»، الكويت - فبراير 2011.
- «المؤتمر الرابع عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب»، مرام 14، عمان، الأردن - مارس 2011.
- «المؤتمر الاستثماري العقاري المصري»، الكويت - أبريل 2011.
- «ندوة الخدمات المالية، التعويضات والتوجهات وأفضل الممارسات في الأسواق المالية»، الكويت - أبريل 2011.
- «منتدى فرص الاستثمار في القطاع الصناعي والسياحي في الأردن»، الكويت - أبريل 2011.
- «مؤتمر الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص»، الكويت - أبريل 2011.
- «منتدى الأعمال الألماني العربي الرابع عشر»، برلين، ألمانيا - مايو 2011.
- «مؤتمر التجارة والاستثمار في منطقة المشرق العربي»، بيروت، لبنان - يونيو 2011.
- «المؤتمر العربي للاستثمار المصري، الصناعي، السياحي والعقاري»، بيروت، لبنان - سبتمبر 2011.
- «مؤتمر الاستثمارات العربية البينية ومشاكل تسوية منازعاتها - الواقع واقتراح الحلول»، القاهرة، مصر - أكتوبر 2011.
- «ورشة عمل الاستثمار في الدول العربية»، القاهرة، مصر - نوفمبر 2011.
- «الملتقى الرابع للاستثمار في المناطق الحرة والمناطق التنموية»، مسقط، سلطنة عمان - ديسمبر 2011.
- «اللقاء الاستثماري الثاني حول فرص الاستثمار الزراعي»، الخرطوم، السودان - ديسمبر 2011.

3.3 التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية والدولية :

- نشطت المؤسسة خلال العام في تسويق خدماتها التأمينية وتعزيز التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية من خلال:
- مشاركة المؤسسة في «الاجتماعات السنوية للاتلاف الائتماني»، التي استضافتها العاصمة الفرنسية باريس، في شهر يناير 2011.
- المشاركة في «اجتماع عمل برنامج تمويل التجارة العربية»، في العاصمة الإماراتية أبوظبي خلال شهر فبراير 2011 وبحث تعزيز أطر التعاون وتفعيلها مع البرنامج.
- حضور «الدورة الخامسة لاجتماعات التنسيق لدعم علاقات التعاون بين مؤسسات تمويل التجارة ومؤسسات الضمان في الدول العربية والإسلامية»، فيينا، النمسا - مارس 2011.
- الاجتماع مع محافظ البنك المركزي الأردني في العاصمة الأردنية عمان وبحث إمكانية المشاركة في رأس مال الشركة الأردنية للتأمين على القروض خلال شهر مارس 2011.
- تنظيم المؤسسة «دورة تدريبية في مجال اكتابة المخاطر»، بمدينة دبي في الإمارات خلال شهر ابريل 2011، شارك فيها 21 متدربا من 13 هيئة وطنية عربية وإسلامية.
- حضور ممثلين عن المؤسسة في «اجتماعات نادي براغ»، التي عقدت في مملكة تايلاند خلال شهر مايو 2011 والتي عقدت في سلطنة عمان خلال شهر نوفمبر 2011.
- تنظيم المؤسسة «الاجتماع السنوي الثاني لاتحاد أمان» في مدينة اسطنبول، التركية خلال شهر أكتوبر 2011.
- بحث سبل تعزيز دور المؤسسة في خدمة الاقتصاد المصري خلال لقاء وفد المؤسسة بالقاهرة خلال شهر أكتوبر 2011، مع وزيرة التخطيط والتعاون الدولي ومحافظ البنك المركزي المصري وعدد من الجهات العامة.
- الاجتماع مع مسؤولين من دائرة التنمية الاقتصادية في إمارة الشارقة في نهاية نوفمبر 2011، بهدف بحث سبل التعاون في مجال ضمان الاستثمار واقتان الصادرات.

كما واصلت المؤسسة خلال العام 2011 جهودها في الترويج للاستثمار من خلال:

- التوعية بخدمات الضمان بشكل عام وخدمات المؤسسة التأمينية بشكل خاص عبر الزيارات المباشرة لوفود المؤسسة إلى

اتحادات وتنظيمات رجال الأعمال والمجموعات الاستثمارية والشركات المصدرة في الدول المختلفة، مع مواصلة الحملات البريدية التسويقية.

- المشاركة في العديد من الاجتماعات الرسمية والأنشطة والفعاليات والمؤتمرات التي تستهدف اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة وتطورات مناخ الاستثمار في المنطقة العربية.
- واصلت المؤسسة إصدار المطبوعات والدراسات وتابعت تحديث قواعد البيانات والمعلومات التي تستهدف مساعدة جهود الترويج للاستثمار في المنطقة، وإتاحتها عبر موقعها الشبكي ووسائل الإعلام.
- واصلت المؤسسة إمداد الجهات الاستثمارية والبحثية والمختصين والباحثين ورجال الأعمال بالمعلومات والدراسات والتقارير الخاصة بصورة مباشرة ولبت في هذا الخصوص ما يزيد عن 240 طلباً معظمها عبر البريد الإلكتروني.
- التعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الانكتاد UNCTAD في إطلاق تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011 وإبراز وضع الدول العربية فيه.

4.3 تطوير الموارد البشرية :

- واصلت المؤسسة تطوير الموارد البشرية والارتقاء بالمهارات الفنية المتخصصة، من خلال برنامج ودورات تدريبية داخلية وخارجية تشمل أنشطة الضمان وتمويل التجارة الخارجية والموارد البشرية.

5.3 تقنية المعلومات :

1.5.3 الأنظمة والبرامج والبنية التحتية :

- تحديث البنية التحتية لشبكة المؤسسة وأجهزة الحواسيب الشخصية على صعيد السعة التخزينية وسرعة الاستخدام مع تعزيز أجهزة ونظم الحماية.
- تصميم وتطوير نظم خاصة جديدة لمتابعة وإدارة: قرارات لجنة العمليات، خدمة العملاء، احتساب الأقساط، تأمين التخصيم، إعداد التقارير الإحصائية، الرواتب، شؤون العاملين، ومهمات العمل، كما تم استحداث دليل لحفظ البيانات واسترجاعها.
- تأهيل الشبكة والحواسيب بنظم وبرامج جديدة للتعامل مع التطبيقات والأجهزة الحديثة.
- تم تجهيز مكتب الرياض بنسخ احتياطية وإضافية لنظم وبرامج المؤسسة في إطار خطة المؤسسة لمواجهة الأزمات والتهديدات المختلفة.

2.5.3 الموقع الشبكي :

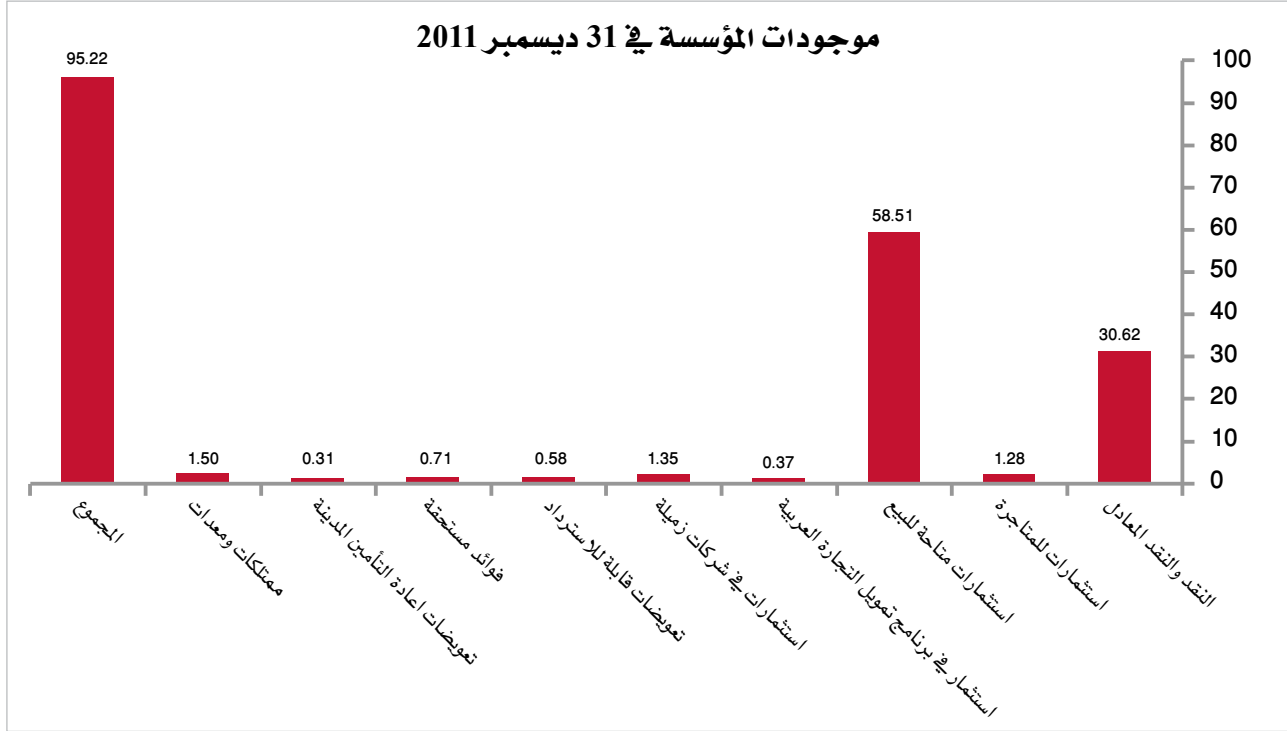
تم متابعة تطوير الموقع الشبكي للمؤسسة باللغات العربية والانجليزية والفرنسية، وخصوصاً على صعيد المحتوى ليشمل: تطوير شكل الوثائق الإلكترونية المتاحة للعملاء، تطوير خدمات الكترونية أخرى للعملاء وإضافة نشاط «التخصيم»، إضافة مطبوعات وتقارير ونشرات ودوريات، سلاسل زمنية لإحصاءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لمحات إحصائية عن الدول الأعضاء، الفرص الاستثمارية المتاحة في معظم الدول العربية والتشريعات ذات الصلة بالاستثمار، وهو ما أسفر إلى جانب النشاط الإعلامي والترويجي عن حدوث قفزة في عدد زائري الموقع بنسبة 44% إلى 36 ألف زائر وتنوع دول الزائرين إلى 126 دولة. كما تم متابعة تحديث وتطوير الموقع الشبكي الجديد لهيئات الضمان العربية الإسلامية «اتحاد أمان» والعمل على مشروع قواعد البيانات المشتركة.

6.3 النشاط الإعلامي :

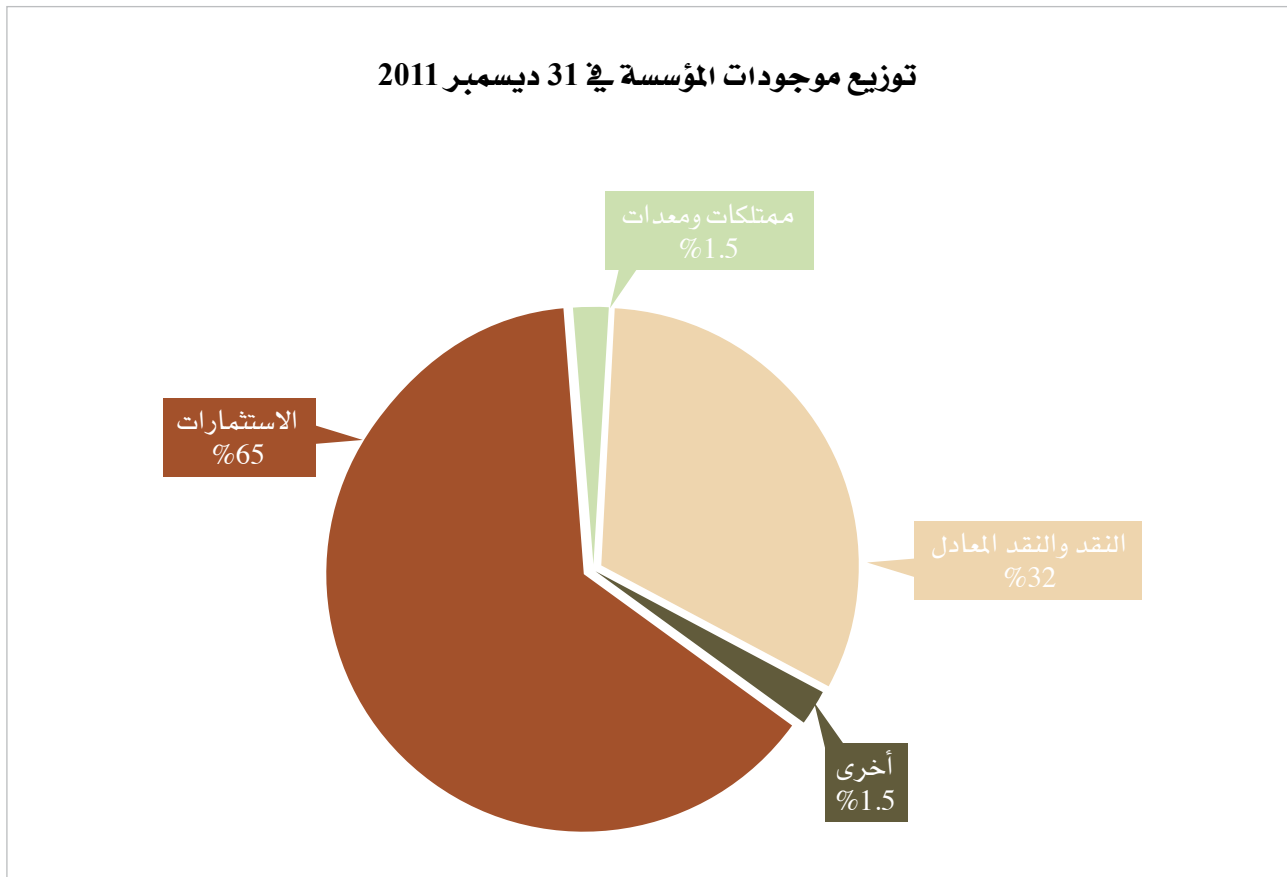
نجحت المؤسسة في تعزيز تواجدتها على الساحة الإعلامية بإصدار أكثر من 20 بياناً ولقاءً وتقريراً صحفياً أثمرت عن رصد أكثر من (600) خبر وموضوع في مختلف وسائل الإعلام ووكالات الأنباء المقروءة والمسموعة والمرئية الإقليمية والدولية وباللغات العربية والانجليزية والفرنسية، كما احتلت تلك المواد الإعلامية مساحات كبيرة في أكثر وسائل الإعلام العربية شهرة وأوسعها انتشاراً وازدياداً عن الفترة المناظرة من العام 2010 وبما أسفر عن تحقيق أهداف المؤسسة بنشر الوعي الاستثماري والترويج لخدمات الضمان بصورة أكثر فعالية.

الفصل الرابع: التقرير المالي

تظهر الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2011 أن إجمالي موجودات المؤسسة بلغ 95,218,311 دينارا كويتيا (341,223,118 دولارا أمريكيا) كما يظهره الشكل التالي:



توزعت الموجودات بصورة أساسية بين الاستثمارات 65% والنقدية 32% وموجودات أخرى 3% كما يظهر بالشكل أدناه.



كما بلغت حقوق المساهمين في 31 ديسمبر 2011 مبلغ 88,602,461 ديناراً كويتياً (317,514,643 دولاراً أمريكياً) وهي تتكون من رأس المال المدفوع وقدره 55,621,667 ديناراً كويتياً (199,325,092 دولاراً أمريكياً) والاحتياطي العام وقدره 36,262,096 ديناراً كويتياً (129,948,382 دولاراً أمريكياً) والانخفاض في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة وقدرها 3,281,302 ديناراً كويتياً (11,758,832 دولاراً أمريكياً).

وفيما يتعلق بالدخل والإنفاق كما في 31 ديسمبر 2011 فقد بلغ الدخل من نتائج الضمان والفوائد على السندات والودائع وحسابات تحت الطلب والإيرادات الأخرى 2,930,536 ديناراً كويتياً (10,501,831 دولاراً أمريكياً).

كما أظهرت نتائج الاستثمار أرباحاً محققة قدرها 1,189,062 ديناراً كويتياً (4,261,107 دولاراً أمريكياً) من توزيعات أرباح وبيع عدد من الاستثمارات في سندات وصناديق مالية ومحافظ استثمارية، وبلغت خسائر فروق العملة 30,547 ديناراً كويتياً وبذلك يكون مجموع الأرباح التشغيلية 4,089,051 ديناراً كويتياً (14,653,471 دولاراً أمريكياً).

وفيما يتعلق بصافي نتائج أعمال السنة 2011 فيظهر ربح قدره 1,618,213 ديناراً كويتياً (5,799,007 دولاراً أمريكياً).

فيما يتعلق بالمصاريف العمومية والإدارية في 31 ديسمبر 2011 فقد بلغت 2,470,838 ديناراً كويتياً (8,854,463 دولاراً أمريكياً) بانخفاض قدره 57,247 ديناراً كويتياً بنسبة 2% مقارنة بعام 2010، نتيجة لقيام الإدارة العامة بترشيد الإنفاق والعمل على تخفيض المصاريف الفعلية خلال الربع الأخير من عام 2011، وهي ما زالت ضمن التقديرات المحددة لها بالموازنة التقديرية لعام 2011.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

تقرير مراقب الحسابات المستقل والبيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
برج بيتك
الطابق ١٨ - ٢١
ساحة الصفاة
شارع أحمد الجابر
هاتف: ٢٢٤٥٢٨٨٠ / ٢٢٩٥٥٠٠٠
فاكس: ٢٢٤٥٦٤١٩
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

العيان والعصيمي وشركاهم إرنست ويونغ

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

السادة/ رئيس وأعضاء مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادات
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

تقرير حول البيانات المالية

لقد بقنا البيانات المالية المرفقة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادات ("المؤسسة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2011 وبيانات الدخل والحل والشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية إدارة المؤسسة عن البيانات المالية

إن إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عانلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أخطاء مادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد المؤسسة للبيانات المالية والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للمؤسسة. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجزتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية.

باعتمادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

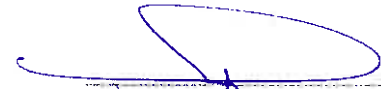
في رأينا، أن البيانات المالية تعبر بصورة عانلة، من جميع النواحي المالية، عن المركز المالي للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2011 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

العيان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
السادة/ رئيس وأعضاء مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى
في رأينا أيضاً أن المؤسسة تحتفظ ببطاير محاسبية منتظمة، وأنها قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها
ضرورية لأغراض التدقيق. حسبما وصل إليه علمنا واعتقائنا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 مخالفات اتفاقية
المؤسسة على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المؤسسة أو مركزها المالي.



وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ - الكويت
من العيان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

22 فبراير 2012

الكويت

بيان الدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

2010 دينار كويتي	2011 دينار كويتي	إيضاحات	
			الإيرادات:
1,672,719	1,317,009		إجمالي أقساط الضمان
(14,386)	(89,236)		أقساط ضمان محولة
1,658,333	1,227,773		صافي أقساط الضمان
(393,770)	45,772	12	احتياطي الأخطار السارية
(25,059)	(367,094)	12	احتياطي تعويضات تحت التسوية
1,239,504	906,451		صافي أقساط الضمان المكتسبة
444,432	574,968		إيرادات وعمولات أخرى
1,683,936	1,481,419		نتائج الضمان
1,465,511	1,445,111		إيرادات فوائد
2,780,994	1,189,062	3	صافي إيرادات استثمارات
(374,033)	(30,547)		خسارة تحويل عملات أجنبية
15,379	4,006		إيرادات أخرى متنوعة
5,571,787	4,089,051		مجموع الإيرادات
(2,528,085)	(2,470,838)	4	المصروفات
3,043,702	1,618,213		ربح السنة

ان الايضاحات المرفقة من 1 إلى 20 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية

بيان الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

2010 دينار كويتي	2011 دينار كويتي	إيضاحات
3,043,702	1,618,213	ربح السنة
		خسائر شاملة أخرى
863,912	(1,636,716)	(خسائر) أرباح غير محققة من استثمارات متاحة للبيع
(2,051,065)	(964,237)	3 أرباح محققة محولة إلى بيان الدخل من بيع استثمارات متاحة للبيع
395,920	276,900	3 & 7 خسارة انخفاض القيمة محولة إلى بيان الدخل من استثمارات متاحة للبيع
(791,233)	(2,324,053)	خسائر شاملة أخرى للسنة
2,252,469	(705,840)	إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة

ان الايضاحات المرفقة من 1 إلى 20 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية

بيان المركز المالي

في 31 ديسمبر 2011

2010 دينار كويتي	2011 دينار كويتي	إيضاحات	
			الموجودات
10,754,420	8,602,295	5	النقد والنقد المعادل
17,000,000	22,015,925	5	ودائع لأجل
1,462,225	1,277,858	6	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
63,726,172	58,875,372	7	استثمارات متاحة للبيع
1,375,017	1,345,336	8	استثمارات في شركة زميلة
593,549	583,261	9	تعويضات قابلة للاسترداد
2,172,054	-	10	المستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين
995,276	1,019,770		مدينون وموجودات أخرى
1,569,645	1,498,494	11	ممتلكات ومعدات
<u>99,648,358</u>	<u>95,218,311</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
845,508	458,310		دائنون ومطلوبات أخرى
797,616	1,078,961	12	احتياطيات تأمين فنية
2,024,675	1,986,785	13	التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي
4,505,995	849,342	10	المستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين
2,166,263	2,242,452		مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة
<u>10,340,057</u>	<u>6,615,850</u>		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
55,621,667	55,621,667	14	رأس المال المدفوع
34,643,883	36,262,096	15	احتياطي عام
(957,249)	(3,281,302)		التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
<u>89,308,301</u>	<u>88,602,461</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>99,648,358</u>	<u>95,218,311</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

ان الايضاحات المرفقة من 1 إلى 20 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

أرباح	التغيرات المتراكمة في	احتياطي	رأس		
المجموع	القيمة العادلة	عام	المال المدفوع		
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي		
89,308,301	-	(957,249)	34,643,883	55,621,667	الرصيد كما في 1 يناير 2011
1,618,213	1,618,213	-	-	-	ربح السنة
(2,324,053)	-	(2,324,053)	-	-	خسائر شاملة أخرى
(705,840)	1,618,213	(2,324,053)	-	-	إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة
-	(1,618,213)	-	1,618,213	-	المحول إلى الاحتياطي العام
88,602,461	-	(3,281,302)	36,262,096	55,621,667	الرصيد في 31 ديسمبر 2011
86,946,608	-	(166,016)	31,600,181	55,512,443	الرصيد كما في 1 يناير 2010
3,043,702	3,043,702	-	-	-	ربح السنة
(791,233)	-	(791,233)	-	-	خسائر شاملة أخرى
2,252,469	3,043,702	(791,233)	-	-	إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة
-	(3,043,702)	-	3,043,702	-	المحول إلى الاحتياطي العام
109,224	-	-	-	109,224	زيادة رأس المال (إيضاح 14)
89,308,301	-	(957,249)	34,643,883	55,621,667	الرصيد في 31 ديسمبر 2010

ان الايضاحات المرفقة من 1 إلى 20 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

2010 دينار كويتي	2011 دينار كويتي	إيضاحات	
3,043,702	1,618,213		أنشطة العمليات
			ربح السنة
			تعديلات لـ:
82,388	76,361	4	استهلاك
(2,780,994)	(1,189,062)	3	صافي إيرادات استثمارات
(1,465,511)	(1,445,111)		إيرادات فوائد
179,617	179,617	13	مصروفات عقد إيجار تمويلي
(940,798)	(759,982)		
(1,153,763)	-		التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
(10,288)	10,288		استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
483,072	2,172,054		تعويضات قابلة للاسترداد
217,540	821,000		المستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين
245,982	(387,198)		مدينون وموجودات أخرى
418,829	281,345		دائنون ومطلوبات أخرى
(1,145,105)	(3,656,653)		احتياطيات تأمين فنية
320,789	76,189		المستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين
(1,563,742)	(1,442,957)		مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة
563,017	577,572		النقد المستخدم في العمليات
1,115,235	737,818		توزيعات أرباح مستلمة
			فوائد مستلمة
114,510	(127,567)		صافي النقد (المستخدم في) الناتج من أنشطة العمليات
(49,940,514)	(31,844,975)		أنشطة الاستثمار
29,948,969	35,059,059		شراء استثمارات متاحة للبيع
			المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع

تابع / بيان التدفقات النقدية

2010 دينار كويتي	2011 دينار كويتي	إيضاحات
(9,420)	(5,210)	شراء ممتلكات ومعدات
(17,000,000)	(5,015,925)	ودائع لأجل
<hr/>	<hr/>	
(37,000,965)	(1,807,051)	صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
<hr/>	<hr/>	
(215,028)	(217,507)	أنشطة التمويل
109,224	-	المدفوع من التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي
<hr/>	<hr/>	زيادة رأس المال
(105,804)	(217,507)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
<hr/>	<hr/>	
(36,992,259)	(2,152,125)	النقص في النقد والنقد المعادل
<hr/>	<hr/>	
47,746,679	10,754,420	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
<hr/>	<hr/>	
10,754,420	8,602,295	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة
<hr/>	<hr/>	

ان الايضاحات المرفقة من 1 إلى 20 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية

ايضاحات حول البيانات المالية في 31 ديسمبر 2011

1 - نشاط المؤسسة وطبيعة عملها

إن المؤسسة هي مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة تأسست وفقاً للاتفاقية بين الأقطار العربية الأعضاء. إن الأغراض الأساسية للمؤسسة هي توفير الضمان للاستثمارات بين الأقطار العربية ضد المخاطر غير التجارية والائتمانات المرتبطة بالتجارة بين الأقطار المساهمة من الأقطار التجارية وغير التجارية المنصوص عليها في اتفاقية إنشائها. تعمل المؤسسة أيضاً على تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الأقطار المساهمة.

يقع مقر المؤسسة في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل هو ص. ب. 23568، الصفاة 13096، دولة الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة المؤسسة في 22 فبراير 2012.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

أساس الإعداد

أعدت البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تعد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للمؤسسة.

التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة، باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2011:

- معيار المحاسبة الدولي 24 إفصاحات الطرف ذي علاقة (معدل) يسري اعتباراً من 1 يناير 2011
- معيار المحاسبة الدولي 32 العرض - تصنيف حقوق الإصدار (معدل) يسري اعتباراً من 1 فبراير 2011
- تحسينات المعايير الدولية للتقارير المالية (مايو 2010)

إن تطبيق المعايير أو التفسيرات مبين كما يلي:

معيار المحاسبة الدولي 24 معاملات الطرف ذي علاقة (معدل)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على معيار المحاسبة الدولي 24 والذي يوضح تعريف الطرف ذي علاقة. يركز التعريف الجديد على الرؤية المتماثلة للعلاقات مع الطرف ذي علاقة كما يبين الظروف التي يمكن فيها للموظفين وموظفي الإدارة العليا أن يؤثروا على علاقة الطرف ذي علاقة بالمنشأة. إضافة إلى ذلك، يقدم التعديل إعفاءً من متطلبات الإفصاح العامة للطرف ذي علاقة بشأن المعاملات مع الحكومة والشركات التي تسيطر عليها نفس الحكومة أو تمارس عليها سيطرة مشتركة أو تأثيراً ملموساً كمنشأة تقوم بإعداد تقارير. إن تطبيق التعديل لم يكن له أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للمؤسسة.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة) التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

معيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض (معدل)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً ينقح تعريف الالتزام المالي في معيار المحاسبة الدولي 32 حتى تمكن المنشآت من تصنيف إصدار حقوق وبعض الخيارات أو الكفالات كأدوات حقوق ملكية. يسري التعديل على الحالات التي يتم إعطاء الحقوق حسب الحصة إلى كافة المالكين الحاليين من نفس الفئة لأدوات حقوق الملكية غير المشتقة بالمنشأة، لشراء عدد ثابت من أدوات حقوق ملكية المنشأة مقابل مبلغ ثابت بأي عملة. إن تطبيق التعديل لم يكن له أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للمؤسسة حيث لا يوجد لدى المؤسسة هذه الأنواع من الأدوات.

تحسينات المعايير الدولية للتقارير المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2010 المجموعة الثالثة من التعديلات على بعض المعايير حيث يهدف بصورة رئيسية إلى إزالة حالات عدم التوافق وتقديم التوضيحات حول نصوص هذه المعايير. توجد أحكام انتقالية منفصلة لكل معيار. لقد نتج عن تطبيق التعديلات التالية تغييرات في السياسات المحاسبية، ولكن ليس له تأثير على المركز أو الأداء المالي للمؤسسة.

معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية:

يوضح التعديل أنه يجوز للمؤسسة عرض تحليل كل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية أو ضمن الإفصاحات حول البيانات المالية. قدمت المؤسسة هذا التحليل ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية.

إن تطبيق معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية الأخرى لم يكن له أي تأثير على البيانات المالية للمؤسسة.

معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير الصادرة ولكن لم يسر مفعولها بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للمؤسسة. إن هذه المعايير هي المعايير والتفسيرات الصادرة والتي تتوقع المؤسسة بصورة معقولة تطبيقها في المستقبل. تنوي المؤسسة تطبيق تلك المعايير عند سريان مفعولها.

معيار المحاسبة الدولي 1: عرض البيانات المالية - عرض بنود الإيرادات الشاملة الأخرى

تغير التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 طريقة تجميع البنود المعروضة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم عرض البنود التي يمكن إعادة تصنيفها (أو «إعداد إدراجها») إلى أرباح أو خسائر في فترة مستقبلية (على سبيل المثال، عند الاستبعاد أو التسوية) بصورة منفصلة عند البنود التي لا يمكن تصنيفها. يؤثر التعديل على العرض فقط ولذلك ليس له تأثير على المركز أو الأداء المالي للمؤسسة. يسري التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2012.

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات - متطلبات الإفصاحات المحسنة للاستبعاد

يتطلب التعديل إفصاحات إضافية حول الموجودات المالية التي تم تحويلها ولكن لم يتم استبعادها لكي يتمكن مستخدمو البيانات المالية للمؤسسة من إدراك العلاقة بين تلك الموجودات التي لم يتم استبعادها والمطلوبات المرتبطة بها. إضافة إلى ذلك، يتطلب التعديل إفصاحات حول استمرار السيطرة على الموجودات المستبعدة حتى يتمكن مستخدم البيانات المالية من تقييم طبيعة استمرار المؤسسة في السيطرة على تلك الموجودات المستبعدة والمخاطر المرتبطة بها. يسري التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2011. إن التعديل له تأثير على الإفصاحات فقط وليس له تأثير على المركز أو الأداء المالي للمؤسسة.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)****المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية: التصنيف والقياس**

يعكس المعيار الدولي للتقارير المالية 9 عند إصداره المرحلة الأولى من مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ويسري على تصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية كما هو محدد في معيار المحاسبة الدولي رقم 39. يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015. يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية في المراحل اللاحقة بمعالجة محاسبة التحوط وانخفاض القيمة الموجودات المالية. من المتوقع إتمام هذا المشروع خلال سنة 2011 أو النصف الأول من 2012. إن تطبيق المرحلة الأولى من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 سوف يكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمؤسسة، ولكن ليس من المحتمل أن يكون له تأثير على تصنيف وقياسات المطلوبات المالية. سوف تقوم المؤسسة بتحديد التأثير فيما يتعلق بالمراحل الأخرى، عند الإصدار، لعرضها بصورة شاملة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 13 مصدراً واحداً للإرشادات حول المعايير الدولية للتقارير المالية حول كافة قياسات القيمة العادلة. لا يغير المعيار الدولي للتقارير المالية 13 توقيت ضرورة استخدام المؤسسة للقيمة العادلة، ولكن يقدم المعيار إرشادات حول كيفية قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية عندما يكون من الضروري تحديد القيمة العادلة أو عندما يسمح بتطبيقها. تقوم المؤسسة حالياً بتقييم التأثير الذي سينتج عن هذا المعيار على المركز والأداء المالي. يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المطبقة:

تحقق الإيرادات

يؤخذ صافي أقساط الضمان إلى الإيرادات على مدى فترة الوثائق المتعلقة بها على أساس نسبي. تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام الدفعة. تتحقق إيرادات الفوائد على أساس نسبي زمني، ويتوقف تحقق فوائد الحسابات المشكوك في تحصيلها أو التي مر وقت استحقاقها ويتم تسجيلها في بيان الدخل عند استلامها.

النقد والنقد المعادل

يتكون النقد من نقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتكون النقد المعادل من النقد والأرصدة لدى البنوك والودائع ذات فترة استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

استثمارات وموجودات مالية أخرى

يتم تصنيف الموجودات المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 إما كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو مدينين وموجودات أخرى أو استثمارات متاحة للبيع، متى كان ذلك مناسباً. عندما يتم تسجيل الموجودات المالية مبدئياً يتم قياسها بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المتعلقة بها مباشرة في حالة الاستثمارات غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تقوم المؤسسة بتحديد تصنيف موجوداتها المالية بعد التسجيل المبدئي وتقوم بإعادة تقييم هذا التصنيف في كل نهاية سنة مالية متى كان ذلك مسموحاً به وملائماً.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمارات وموجودات مالية أخرى (تتمة)

إن جميع مشتريات ومبيعات الموجودات المالية "بالطريقة المعتادة" يتم تسجيلها على أساس تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المؤسسة بشراء أو بيع الأصل. إن مشتريات أو مبيعات الطريقة المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالنظم أو بالعرف في الأسواق.

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

بعد التحقق المبدئي يعاد قياس الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وفقاً للقيمة العادلة مع تسجيل كافة التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

استثمارات متاحة للبيع

بعد التحقق المبدئي تقاس الاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة مع تسجيل الأرباح والخسائر كبند منفصل من حقوق الملكية حتى استبعاد الاستثمار أو حتى يتحدد بأن الاستثمار قد انخفضت قيمته وعندئذ تسجل الأرباح والخسائر المتراكمة المدرجة سابقاً في حقوق الملكية في بيان الدخل. تدرج الاستثمارات التي ليس بالإمكان قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة إذا وجدت.

القيمة العادلة

تحدد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بصورة نشطة في أسواق مالية منظمة، بالرجوع إلى أسعار آخر أوامر شراء معلنة بنهاية الأعمال في تاريخ التقارير المالية. بالنسبة للاستثمارات التي لا يتوافر لها أسعار سوقية معروضة، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم تتضمن استخدام معاملات تجارية بحتة حديثة في السوق وبالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير أو استناداً إلى التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة أو نماذج تقييم أخرى.

استثمار في شركة زميلة

إن الشركة الزميلة هي الشركة التي تمارس عليها المؤسسة تأثيراً ملموساً يستدل عليه عادةً بحيازة حصة ملكية بنسبة 20% إلى 50% من حق التصويت في الشركة المستثمر فيها ويكون للمؤسسة تأثير ولكن لا تسيطر على الشركة المستثمر فيها. تتضمن البيانات المالية حصة المؤسسة في نتائج الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية المحاسبية.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في شركة زميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم تعديلها بعد ذلك بالتغيرات بعد الحيازة في حصة المؤسسة من حقوق ملكية الشركة الزميلة. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بشركة زميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفائها. تقيد المؤسسة حصتها في إجمالي أرباح أو خسائر المحققة للشركة الزميلة في بيان الدخل من تاريخ بداية التأثير الفعلي أو الملكية الفعلية حتى تاريخ انتهاء ممارسة التأثير أو الملكية فعلياً. إن التوزيعات المستلمة من شركة زميلة تخفض القيمة الدفترية للاستثمار.

إن التعديلات على القيمة الدفترية قد تكون أيضاً ضرورية لكي تعكس التغيرات في حصة المؤسسة في الشركة الزميلة الناتجة من التغيرات في حقوق ملكية الشركة الزميلة. تدرج حصة المؤسسة في تلك التغيرات مباشرة في حقوق الملكية؛ احتياطي القيمة العادلة أو احتياطي تحويل عملات أجنبية، متى كان ذلك مناسباً.

تستبعد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع شركات زميلة في حدود حصة المؤسسة في الشركة الزميلة. تستبعد الخسائر غير المحققة ما لم يكن بالمعاملة دليل على انخفاض قيمة الأصل المحول. يتم إجراء تقييم لغرض تحديد الانخفاض في قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة عندما يكون هناك مؤشر على أن الأصل قد انخفضت قيمته أو أن خسائر انخفاض القيمة التي تم تسجيلها في سنوات سابقة لم تعد موجودة.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمارات وموجودات مالية أخرى (تتمة)

تعد البيانات المالية للشركة الزميلة إما في تاريخ التقارير المالية للمؤسسة أو في تاريخ قبل تاريخ التقارير المالية للمؤسسة بفترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر قبل تاريخ البيانات المالية للمؤسسة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة. يتم عمل تعديلات لتعكس تأثير المعاملات أو الأحداث الجوهرية التي تجري في الفترة بين تاريخ التقارير المالية للشركة الزميلة وتاريخ التقارير المالية للمؤسسة.

عدم تحقق الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

لا يتم تحقق أصل مالي عندما:

- أ - ينتهي الحق في التدفقات النقدية من الأصل
- ب - تحتفظ المؤسسة بالحق في التدفقات النقدية من الأصل ولكن تتحمل التزاماً بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير إلى طرف ذي علاقة بموجب ترتيب «القبض والدفع»
- ج - تقوم المؤسسة بتحويل حقوقها في التدفقات النقدية من الأصل وإما قامت بتحويل كافة مخاطر ومزايا الأصل أو لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل ولكن فقدت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المؤسسة بتحويل حقوقها في التدفقات النقدية من الأصل ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار استمرار المؤسسة في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالمبلغ الدفترية الأصلي لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المطلوب سداه من المؤسسة أيهما أقل.

المطلوبات المالية

لا يتم تحقق التزام مالي عندما يتم الإغفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه.

عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد، ويُدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الدخل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها

يتم إجراء تقدير بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هنالك دليل إيجابي على أن أصلاً مالياً محدداً قد انخفضت قيمته. فإذا ما توفر مثل ذلك الدليل، تقيد أي خسارة من انخفاض القيمة في بيان الدخل. يتم تحديد انخفاض القيمة كما يلي:

- أ) بالنسبة للموجودات المدرجة بالقيمة العادلة، فإن انخفاض القيمة هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة.
- ب) بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة، فإن انخفاض القيمة هو الفرق بين التكلفة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة بمعدل السوق الحالي لعائد على أصل مالي مماثل.

تعويضات قابلة للاسترداد

تقوم المؤسسة وفقاً للاتفاقية باسترداد التعويضات المتكبدة والمدفوعة من قبلها تعويضاً للأفراد والهيئات المؤمن لها ضد المخاطر غير التجارية من الدول المساهمة المعنية. إن التعويضات المدفوعة فيما يتعلق بالمخاطر التجارية هي مسؤولية المستورد وتخضع لترتيبات إعادة التأمين. بالتالي فإن التعويضات الممكن استردادها تدرج بالقيمة الاسمية.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المدينون

يُدرج المدينون بالقيمة الاسمية ناقصاً مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها.

الممتلكات والمعدات

تُدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الهبوط في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية لبنود الممتلكات والمعدات.

سيارات 5 سنوات

أثاث ومعدات سنة واحدة

مباني 40 سنة

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن الطريقة وفترة الاستهلاك متفقتان مع المنفعة الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

الدائنون

يُدرج الدائنون بالتكلفة المطفأة.

مخصص الأخطار السارية

إن الأخطار السارية هي تلك الأجزاء من الأقساط المكتسبة المكتتبه في سنة التي تتعلق بفترات مخاطر بعد تاريخ التقارير المالية. يتم تأجيل النسبة المتعلقة بفترات لاحقة كمخصص الأخطار السارية.

مخصص تعويضات تحت التسوية

يتم إجراء تقديرات للتكلفة النهائية المتوقعة للتعويضات المبلغ عنها كما في تاريخ التقارير المالية. إن مخصص التعويضات تحت التسوية، الذي يستند إلى تقديرات الخسارة التي من المحتمل سدادها لكل من التعويضات لم يتم دفعها، يتم احتسابه من قبل الإدارة في ضوء المعلومات المتوافرة واستناداً إلى الخبرة السابقة ويتم تعديله بالتغييرات في الظروف الحالية والتعرض المتزايد للمخاطر وتكلفة التعويضات الناتجة وخطورة وتكرار التعويضات الحديثة، متى كان ذلك مناسباً.

عقود الإيجار التمويلي

إن الموجودات المستأجرة بموجب عقد إيجار تمويلي يتم رسملتها في بيان المركز المالي واستهلاكها على مدى أعمارها الإنتاجية. يتم إدراج نفس المبلغ ضمن المطلوبات في بيان المركز المالي لقاء الالتزامات الإيجارية بموجب عقد التأجير التمويلي. وتحمل الفوائد المتضمنة ضمن الإيجارات في بيان الدخل على مدة فترة عقد الاستئجار والتي تمثل نسبة ثابتة من الالتزام المتبقي.

إعادة التأمين

تقوم المؤسسة من خلال النشاط العادي بالعمل على الحد من الخسائر التي قد تنتج عن عمليات الضمان وذلك عن طريق إعادة تأمين بعض المخاطر مع شركات إعادة التأمين. إن عقود معيدي التأمين لا تعفي المؤسسة من التزاماتها نحو حاملي الوثائق؛ بالتالي، فإن عدم وفاء شركات إعادة التأمين بالتزاماتهم يمكن أن يتسبب في خسائر للمؤسسة. ترى الإدارة أن تعرض المؤسسة لتلك المخاطر ضئيل جداً حيث إن الخسائر المتكبدة في تعويض حاملي الوثائق هي في النهاية مسئولية الأطراف المقابلة أو الأقطار المساهمة. ويتم تقدير المبالغ المتوقع استردادها من شركات إعادة التأمين بصورة ثابتة وفقاً للالتزام بالتعويضات المتعلق بها.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة للمدير العام بناء على المادة رقم (6) من قرار السادة وزراء المال والاقتصاد العرب الصادر في أبو ظبي. وتحتسب مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الآخرين على أساس رواتبهم وفترات الخدمة المتراكمة لكل منهم أو بناءً على شروط التعاقد للموظف إذا ما كانت هذه العقود توفر مزايا إضافية.

العملات الأجنبية

تقيد المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة، ويتم تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ التقارير المالية ويتم تحويلها إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة كما في ذلك التاريخ. ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة عن التحويل في بيان الدخل.

الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً. لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون على المؤسسة التزام حالي (قانوني أو استدلاي) ناتج من حدث وقع في الماضي وتكون تكاليف سداد الالتزام محتملة الوقوع ويمكن قياسها بصورة موثوق منها.

الأحكام المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات أخرى والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية:

تصنيف الاستثمارات

يتعين على الإدارة اتخاذ قرار بشأن حيازة استثمار معين سواء كان يجب تصنيفه كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو استثمارات متاحة للبيع.

يعتمد تصنيف الاستثمارات كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. وفي حالة توافر قيمة عادلة لها موثوق منها وكانت التغيرات في القيمة العادلة مدرجة كجزء من نتائج الفترة، فإن هذه الاستثمارات تصنف كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف كافة الاستثمارات الأخرى كاستثمارات متاحة للبيع.

انخفاض قيمة الاستثمارات

تقوم المؤسسة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع في أسهم كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل إيجابي آخر بوجود انخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض «الكبير» أو «المتواصل» تتطلب قرارات أساسية. إضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بتقييم العوامل الأخرى بما في ذلك التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المسعرة.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عدم التأكد من التقديرات

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة القيام بتقديرات وافتراسات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقارير المالية والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة، أو
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرات هامة.

مطلوبات عقد التأمين

بالنسبة لعقود التأمين، يجب وضع تقديرات لكل من التكلفة النهائية المتوقعة للمطالبات المدرجة كما في تاريخ التقرير المالية ومخصص المطالبات تحت التسوية. يمكن أن يستغرق التحديد المؤكد لتكاليف المطالبات النهائية وتكاليف بعض أنواع الوثائق فترة طويلة من الوقت.

3 - صافي إيرادات استثمارات

2010 دينار كويتي	2011 دينار كويتي	
308,462	(184,367)	(خسائر) أرباح غير محققة من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
2,051,065	964,237	أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع
563,017	577,572	إيرادات توزيعات أرباح
211,330	116,810	إيرادات عمولات من صناديق ضمان
43,040	(8,290)	حصة في نتائج شركة زميلة
(395,920)	(276,900)	خسارة انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع
<u>2,780,994</u>	<u>1,189,062</u>	

4 - المصروفات

2010 دينار كويتي	2011 دينار كويتي	
1,611,699	1,640,361	الباب الأول - رواتب وأجور ومكافآت
783,117	713,607	الباب الثاني - مصروفات عمومية وإدارية
82,388	76,361	الباب الثالث - مصروفات استهلاك
50,881	40,509	الباب الرابع - مخصصات وأخرى
<u>2,528,085</u>	<u>2,470,838</u>	

5 - النقد والنقد المعادل

2010 دينار كويتي	2011 دينار كويتي	
1,597,973	2,128,966	نقد في الصندوق ولدى البنوك
26,156,447	28,489,254	ودائع لأجل
<u>27,754,420</u>	<u>30,618,220</u>	
(17,000,000)	(22,015,925)	ناقصاً: ودائع لأجل تستحق بعد ثلاثة أشهر
<u>10,754,420</u>	<u>8,602,295</u>	

إن متوسط معدل الفائدة على الودائع يتراوح بين 0.35 % إلى 7.0 % (2010: 0.625 % إلى 2.5 %).
إن تعرض المؤسسة لمخاطر معدل الفائدة وتحليل الحساسية للموجودات مفصّل عنه في إيضاح 18.

6 - استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

2010 دينار كويتي	2011 دينار كويتي	
1,462,225	1,277,858	محتفظ بها للمتاجرة؛ استثمار في محافظ أوراق مالية مسعرة مدارة
<u>1,462,225</u>	<u>1,277,858</u>	

7 - استثمارات متاحة للبيع

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
10,703,711	7,757,757	سندات
52,656,730	50,751,884	صناديق مدارة
365,731	365,731	استثمار في برنامج تمويل التجارة العربية
<u>63,726,172</u>	<u>58,875,372</u>	

إن الاستثمارات المتاحة للبيع التي تحمل فائدة لها معدلات فائدة تتراوح بين 5.25 % إلى 13.5 % (2010: 5.62 % إلى 13.5 %). تم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 276,900 دينار كويتي (31 ديسمبر 2010: 395,920 دينار كويتي) فيما يتعلق بالصناديق المدارة التي تعرضت لانخفاض كبير ومتواصل في القيمة.

تمثل الاستثمارات في برنامج تمويل التجارة العربية نسبة 0.25 % من رأسمال برنامج تمويل التجارة العربية، الذي تم إنشاؤه في إطار صندوق النقد العربي بهدف تنشيط التجارة بين الأقطار العربية، ونظراً لطبيعة التدفقات النقدية المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها ونظراً لعدم توافر طرق مناسبة أخرى للتوصل إلى قياس موثوق به للقيمة العادلة، فإن الاستثمار يدرج بالتكلفة.

8 - استثمار في شركة زميلة

يوجد لدى المؤسسة الاستثمار التالي في شركة زميلة:

النشاط الأساسي	نسبة الملكية		بلد التأسيس	الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية
	2010	2011		
تأمين التجارة الخارجية	25%	25%	تونس	الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية

قامت المؤسسة خلال سنة 2009 بحيازة 50,000 سهم مقابل مبلغ 1,331,977 دينار كويتي بنسبة 25 % من رأسمال «الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية»، شركة مؤسسة في الجمهورية التونسية.

2010	2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	
5,327,908	5,414,504	صافي الموجودات
% 25	% 25	نسبة حصة الملكية
<u>1,331,977</u>	<u>1,353,626</u>	حصة في صافي الموجودات
43,040	(8,290)	حصة في (خسائر) أرباح شركة زميلة
<u>1,375,017</u>	<u>1,345,336</u>	صافي قيمة الموجودات للشركة الزميلة

9 - تعويضات قابلة للاسترداد

إن هذه المبالغ تمثل تعويضات مدفوعة إلى عدة أطراف من جنسيات عربية عن مخاطر تحققت في دول أعضاء. ووفقاً للاتفاقية ما بين الدول الأعضاء، يتم استرداد التعويضات المدفوعة من قبل المؤسسة من المستورد أو الدولة العضو المساهمة التي تتحقق فيها المخاطر. بالتالي، فإن الإدارة ترى أن التعويضات أعلاه سيتم استردادها بالكامل.

10 - المستحق من / إلى شركات التأمين وإعادة التأمين

يمثل المستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين حصة شركات إعادة التأمين في المطالبات المتكبدة والمدفوعة من قبل المؤسسة وفقاً لعقد إعادة التأمين المتعلق بها. أما المستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين فيمثل الالتزامات المترتبة على المؤسسة لشركات إعادة التأمين في حالة استرداد المؤسسة للتعويضات التي دفعها سابقاً من الدول المتعاقدة. عند التسوية مع شركات إعادة التأمين هذه، فإن المؤسسة تدفع المبالغ المستحقة لشركات إعادة التأمين بعد الأخذ بعين الاعتبار المبالغ المطلوبة من هذه الشركات وتسويتها على أساس الصافي.

11 - ممتلكات ومعدات

تتمثل الممتلكات والمعدات بصورة أساسية في القيمة الدفترية لمقر المؤسسة الذي تم شراؤه بموجب عقد إيجار تمويلي على الأرض المخصصة للمؤسسة في المبنى المملوك بصفة مشتركة مع منظمات عربية. يتم استهلاك هذا المقر على مدى فترة عقد الإيجار التمويلي والتي تبلغ 40 عاماً ويبلغ الاستهلاك المحمل للسنة 67,648 ديناراً كويتياً (2010: 67,648 ديناراً كويتياً).

12 - احتياطات تأمين فنية

2010 دينار كويتي	2011 دينار كويتي
161,760	555,530
(555,530)	(509,758)
<u>(393,770)</u>	<u>45,772</u>
217,027	242,086
-	(39,977)
(242,086)	(569,203)
<u>(25,059)</u>	<u>(367,094)</u>
555,530	509,758
242,086	569,203
<u>797,616</u>	<u>1,078,961</u>

الحركة في احتياطي الأخطار السارية:

احتياطي الأخطار السارية في بداية السنة

احتياطي الأخطار السارية في نهاية السنة

الحركة في احتياطي تعويضات تحت التسوية:

احتياطي تعويضات تحت التسوية في بداية السنة

تعويضات مدفوعة خلال السنة

احتياطي تعويضات تحت التسوية في نهاية السنة

كما في 31 ديسمبر:

احتياطي الأخطار السارية

احتياطي تعويضات تحت التسوية

تقوم المؤسسة بتقدير مخصص التعويضات تحت التسوية للتعويضات التي تمت خلال السنة على أساس كل حالة على حدة، مع الأخذ في الحسبان طبيعة المخاطر المؤمن عليها.

13 - التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي

إن الالتزامات بموجب عقد الإيجار التمويلي تستحق كما يلي:

2010 دينار كويتي	2011 دينار كويتي
179,617	179,617
898,085	898,085
3,053,489	2,873,872
4,131,191	3,951,574
(2,106,516)	(1,964,789)
2,024,675	1,986,785

أقل من سنة

من سنة إلى خمس سنوات

أكثر من خمس سنوات

المستحق للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

ناقصاً: الأعباء المالية المخصصة للفترات المستقبلية

14 - رأس المال المدفوع

إن رأسمال المؤسسة كما في 31 ديسمبر 2011 وحصة كل دولة عضو وهيئات أخرى هو كما يلي:

المدفوع		المصدر		
2010 دينار كويتي	2011 دينار كويتي	2010 دينار كويتي	2011 دينار كويتي	
525,000	525,000	525,000	525,000	أ- الدولة العضو:
2,350,000	2,350,000	2,350,000	2,350,000	المملكة الأردنية الهاشمية
500,000	500,000	500,000	500,000	دولة الإمارات العربية المتحدة
1,250,000	1,250,000	1,250,000	1,250,000	مملكة البحرين
1,250,000	1,250,000	1,250,000	1,250,000	الجمهورية التونسية
200,000	200,000	200,000	200,000	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
3,750,000	3,750,000	3,750,000	3,750,000	جمهورية جيبوتي
1,217,932	1,217,932	1,217,932	1,217,932	المملكة العربية السعودية
500,000	500,000	500,000	500,000	جمهورية السودان
58,735	58,735	58,735	58,735	الجمهورية العربية السورية
500,000	500,000	500,000	500,000	جمهورية الصومال الديمقراطية
750,000	750,000	750,000	750,000	الجمهورية العراقية
500,000	500,000	500,000	500,000	سلطنة عمان
				دولة فلسطين

14 - رأس المال المدفوع (تابع)

2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000	دولة قطر
3,000,000	3,000,000	3,000,000	3,000,000	دولة الكويت
500,000	500,000	500,000	500,000	الجمهورية اللبنانية
2,500,000	2,500,000	2,500,000	2,500,000	ليبيا
1,250,000	1,250,000	1,250,000	1,250,000	جمهورية مصر العربية
2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000	المملكة المغربية
500,000	500,000	500,000	500,000	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
1,000,000	1,000,000	1,000,000	1,000,000	الجمهورية اليمنية
<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>	
26,101,667	26,101,667	26,101,667	26,101,667	
				ب- هيئات مالية عربية :
15,202,800	15,202,800	15,202,800	15,202,800	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
8,118,000	8,118,000	8,118,000	8,118,000	صندوق النقد العربي
5,106,960	5,106,960	5,106,960	5,106,960	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
1,092,240	1,092,240	1,092,240	1,092,240	الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>	
55,621,667	55,621,667	55,621,667	55,621,667	
<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>	

قامت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 بسداد الجزء المتبقي من رأس المال غير المدفوع بمبلغ 109,224 ديناراً كويتياً.

15 - الاحتياطي العام

تنص المادة (24) من اتفاقية المؤسسة على «تجميع صافي الأرباح التي تتحقق من أعمال المؤسسة لتكوين احتياطي إلى أن يبلغ ما يساوي ثلاثة أمثال رأس المال» وبعد ذلك يقرر المجلس كيفية توزيع واستخدام الأرباح السنوية المحققة بشرط ألا يجاوز التوزيع 10 % من تلك الأرباح وأن يكون التوزيع بنسبة حصة كل عضو في رأس مال المؤسسة.

16 - الالتزامات المحتملة وغير المسجلة

في 31 ديسمبر 2011، بلغت جملة عقود الضمان المنفذة 99,016,095 ديناراً كويتياً (2010: 140,847,041 ديناراً كويتياً) في تاريخ التقارير المالية.

ترى الإدارة، طبقاً لطبيعة نشاط المؤسسة، أن جميع الالتزامات والمطالبات القضائية القائمة على المؤسسة من مسؤولية المستورد في حالة المخاطر التجارية وهي من مسؤولية الدولة المساهمة المعنية في نهاية الأمر في حالة الخطر غير التجاري. وبالتالي، لم يتم أخذ أي مخصص في البيانات المالية فيما يتعلق بالأمور التي تم بحثها أعلاه.

17 - المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات علاقة الدول الأعضاء. في سياق الأعمال الطبيعي وبعد موافقة الإدارة، تم استلام أتعاب بمبلغ 116,810 ديناراً كويتياً مقابل إدارة موجودات بصفة الأمانة لصالح دولة عضو (2010: 211,330 ديناراً كويتياً). إن المخاطر غير التجارية المتعلقة بالضمانات الممنوحة من قبل المؤسسة مضمونة من قبل الدول الأعضاء.

18 - مخاطر الأدوات المالية

تكمن المخاطر ضمن أنشطة المؤسسة ولكن يتم إدارة هذه المخاطر بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لقيود المخاطر والضوابط الأخرى. إن المخاطر الرئيسية الناتجة عن الأدوات المالية للمؤسسة هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق حيث يتم تقسيم النوع الأخير إلى مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار السهم. تستخدم المؤسسة ضمن نشاطها العادي أدوات مالية أساسية مثل النقد والنقد المعادل والاستثمارات والمدينين والفوائد المستحقة والتعويضات القابلة للاسترداد والدائنين. ونتيجة لذلك، فإن المؤسسة تتعرض للمخاطر التالية:

18.1 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مما ينتج عنه تكبد خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي من المحتمل أن تعرض للمؤسسة لمخاطر الائتمان تتكون بصورة رئيسية من النقد والنقد المعادل والودائع لأجل والسندات. إن النقد مودع لدى مؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني عالٍ. يتم إصدار السندات إما من قبل مؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني عالٍ أو من قبل حكومات.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون احتساب أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بينود بيان المركز المالي. يظهر الحد الأقصى للتعرض للمخاطر بالمجمل قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الأساسية (إن وجدت).

مجمّل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر 2010 دينار كويتي	مجمّل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر 2011 دينار كويتي	
10,754,420	8,602,295	النقد والنقد المعادل
17,000,000	22,015,925	ودائع لأجل
10,703,711	7,757,757	استثمارات متاحة للبيع (سندات)
593,549	583,261	تعويضات قابلة للاسترداد
2,172,054	-	مستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين
995,276	1,019,770	مدينون وموجودات أخرى
<u>42,219,010</u>	<u>39,979,008</u>	

إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

ترى الإدارة أن الموجودات المالية المتعلقة بأعمال ضمان استثمارات المؤسسة لا تعرضها لمخاطر الائتمان حيث إن تلك الأعمال تساندها الدول الأعضاء.

18 - مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

18.2 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه المؤسسة صعوبات في توفير الأموال للوفاء بالالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر، تستثمر المؤسسة في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى التي يسهل تحققها.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المؤسسة في 31 ديسمبر 2011. لقد تم تحديد قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس التاريخ الذي من المتوقع أن يتم فيه استردادها أو تسويتها. المتوقع. ويتم تحديد قائمة استحقاق الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات المتاحة للبيع استناداً إلى تقدير الإدارة لتسييل تلك الموجودات المالية. إن الاستحقاقات الفعلية يمكن أن تختلف عن الاستحقاقات المبينة أدناه، حيث يجوز للمقترضين الحق في سداد الالتزامات مبكراً مع غرامات على السداد المبكر أو دون ذلك.

في 31 ديسمبر 2011	خلال 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهراً	1 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
الموجودات						
النقد والتقد المعادل	8,602,295	-	-	-	-	8,602,295
ودائع لأجل	-	-	22,015,925	-	-	22,015,925
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	1,277,858	-	-	-	-	1,277,858
استثمارات متاحة للبيع	-	-	-	51,117,615	7,757,757	58,875,372
استثمارات في شركة زميلة	-	-	-	-	1,345,336	1,345,336
تعويضات قابلة للاسترداد	-	-	-	583,261	-	583,261
مدينون وموجودات أخرى	707,293	312,477	-	-	-	1,019,770
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	1,498,494	1,498,494
إجمالي الموجودات	10,587,446	312,477	22,015,925	51,700,876	10,601,587	95,218,311
المطلوبات						
دائنون ومصرفات مستحقة	259,206	-	199,104	-	-	458,310
احتياطيات تأمين فنية	-	-	-	1,078,961	-	1,078,961
التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي	-	-	-	1,856,447	130,338	1,986,785
مستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين	-	849,342	-	-	-	849,342
مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة	-	-	-	-	2,242,452	2,242,452
إجمالي المطلوبات	259,206	849,342	199,104	2,935,408	2,372,790	6,615,850
صافي الفائض (الفضوة)	10,328,240	(536,865)	21,816,821	48,765,468	8,228,797	88,602,461

18 - مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

18.2 مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع دينار كويتي	أكثر من 3 سنوات دينار كويتي	1 إلى 3 سنوات دينار كويتي	6 إلى 12 شهراً دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر دينار كويتي	خلال 3 أشهر دينار كويتي	في 31 ديسمبر 2010
						الموجودات
10,754,420	-	-	-	-	10,754,420	النقد والنقد المعادل
17,000,000	-	-	17,000,000	-	-	ودائع لأجل
1,462,225	-	-	-	-	1,462,225	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
63,726,172	10,703,711	53,022,461	-	-	-	استثمارات متاحة للبيع
1,375,017	1,375,017	-	-	-	-	استثمارات في شركة زميلة
593,549	-	593,549	-	-	-	تعويضات قابلة للاسترداد
2,172,054	-	-	-	2,172,054	-	مستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين
995,276	-	-	-	645,000	350,276	مدينون وموجودات أخرى
1,569,645	1,569,645	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
<u>99,648,358</u>	<u>13,648,373</u>	<u>53,616,010</u>	<u>17,000,000</u>	<u>2,817,054</u>	<u>12,566,921</u>	إجمالي الموجودات
						المطلوبات
845,508	-	-	199,822	-	645,686	دائنون ومصروفات مستحقة
797,616	-	797,616	-	-	-	احتياطيات تأمين فنية
2,024,675	1,910,832	113,843	-	-	-	التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي
4,505,995	-	-	-	4,505,995	-	مستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين
2,166,263	2,166,263	-	-	-	-	مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة
<u>10,340,057</u>	<u>4,077,095</u>	<u>911,459</u>	<u>199,822</u>	<u>4,505,995</u>	<u>645,686</u>	إجمالي المطلوبات
<u>89,308,301</u>	<u>9,571,278</u>	<u>52,704,551</u>	<u>16,800,178</u>	<u>(1,688,941)</u>	<u>11,921,235</u>	صافي الفائض (الفجوة)

18.3 مخاطر التدفقات النقدية

إن مخاطر التدفقات النقدية هي مخاطر تقلب التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بأداة مالية نقدية. لا تتعرض المؤسسة حالياً لمخاطر كبيرة بالنسبة للتدفقات النقدية.

18.4 مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر احتمال تقلب قيمة أداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، سواء كان السبب في تلك التغيرات عوامل محده لأوراق مالية بمفردها أو الجهة المصدر لها أو بسبب عوامل تؤثر على جميع الأوراق المالية المتاجر بها في السوق.

18 - مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

18.4 مخاطر السوق (تتمة)

تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق على استثماراتها. تحدد المؤسسة من مخاطر السوق من خلال إدارة كافة استثماراتها من قبل شركات متخصصة في إدارة الاستثمارات.

18.4.1 مخاطر العملات الأجنبية

تتعرض المؤسسة لمخاطر العملات الأجنبية على المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. تحرص المؤسسة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملات الأجنبية عند المستوى المقبول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتغير بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

العملة	31 ديسمبر 2011			31 ديسمبر 2010		
	التأثير في	التأثير على	التأثير على	التأثير في	التأثير على	التأثير على
	أسعار العملات بالنسبة المئوية %	على الأرباح دينار كويتي	حقوق الملكية دينار كويتي	أسعار العملات بالنسبة المئوية %	على الأرباح دينار كويتي	حقوق الملكية دينار كويتي
دولار أمريكي	%±5	228,965	2,800,756	%±5	136,205	3,038,432
جنيه استرليني	%±5	163	-	%±5	163	-
يورو	%±5	12,535	73,381	%±5	4,482	75,986

18.4.2 مخاطر أسعار الفائدة

إن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق.

تُعرض الأدوات ذات المعدلات المتغيرة المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية بينما تُعرض الأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة على القيمة العادلة.

تتطلب توجيهات إدارة المخاطر بالمؤسسة أن يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال المحافظة على الميزج المناسب من الأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة والمتغيرة. كما تتطلب هذه التوجيهات أيضاً إدارة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل فائدة.

تم إجراء التحليل التالي على أساس الحركات المحتملة بصورة معقولة في المتغيرات الرئيسية، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، حيث يوضح التأثير على الأرباح. إن ارتباط المتغيرات ببعضها البعض ينطوي على تأثير كبير من حيث تحديد التأثير النهائي على مخاطر أسعار الفائدة، ولكن توضيح التأثير نتيجة التغيرات في المتغيرات يحتاج إلى تغيير المتغيرات على أساس مستقل. يجب ملاحظة أن الحركات في هذه المتغيرات غير متماثلة.

18 - مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

18.4 مخاطر السوق (تتمة)

18.4.2 مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

2010		2011		العملة
التأثير على الأرباح دينار كويتي	التغيير في المتغيرات ±50 أساسية	التأثير على الأرباح دينار كويتي	التغيير في المتغيرات ±50 أساسية	
58,106	±50 أساسية	149,484	±50 أساسية	دولار أمريكي
1,035	±50 أساسية	3,735	±50 أساسية	يورو
125,160	±50 أساسية	127,420	±50 أساسية	أخرى

18.4.3 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم. تدير المؤسسة هذه المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات بالنسبة للقطاعات الجغرافية وتركز أنشطة قطاعات الأعمال.

يتم تحديد حساسية مخاطر أسعار الأسهم استناداً إلى الافتراضات التالية :

2010			2011			استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل استثمارات متاحة للبيع
التأثير على حقوق الملكية دينار كويتي	التأثير على الأرباح دينار كويتي	التغيير في أسعار الأسهم %	التأثير على حقوق الملكية دينار كويتي	التأثير على الأرباح دينار كويتي	التغيير في أسعار الأسهم %	
-	73,111	±5	-	63,893	±5	
3,186,309	-	±5	2,943,769	-	±5	

19 - القيمة العادلة للأدوات المالية

تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن مقابله مبادلة أداة في معاملة حالية بين أطراف على دراية وراغبة في الدخول في معاملة بشروط تجارية بحتة، خلاف بيع الإجمالي للتصفية. يتم الحصول على القيمة العادلة من نماذج أسعار السوق المعلنة والتدفقات النقدية المخصومة و النماذج الأخرى، متى كان ذلك مناسباً.

كما في تاريخ التقارير المالية، لا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية، باستثناء عدم إمكانية الحصول على قياسات موثوق منها للقيمة العادلة لبعض الاستثمارات المتاحة للبيع كما هو مبين في إيضاح 7.

19 - القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

الجدول الهرمي للقيمة العادلة

كما في 31 ديسمبر 2011، احتفظت المؤسسة بالأدوات المالية التالية التي تم قياسها وفقاً للقيمة العادلة:

تستخدم المؤسسة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والإفصاح عنها حسب أسلوب التقييم.

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛
المستوى 2: الأساليب الأخرى التي تكون جميع مدخلاتها لها تأثير ملموس على القيمة العادلة المسجلة معروضة بشكل مباشر أو غير مباشر
المستوى 3: الأساليب التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى المعلومات المعروضة في السوق.

المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	الإجمالي	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
				31 ديسمبر 2011
3,574,840	8,762,274	46,538,258	58,875,372	استثمارات متاحة للبيع
-	-	1,277,858	1,277,858	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
<u>3,574,840</u>	<u>8,762,274</u>	<u>47,816,116</u>	<u>60,153,230</u>	

المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	الإجمالي	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
				31 ديسمبر 2010
4,777,580	11,069,442	47,879,150	63,726,172	استثمارات متاحة للبيع
-	-	1,462,225	1,462,225	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
<u>4,777,580</u>	<u>11,069,442</u>	<u>49,341,375</u>	<u>65,188,397</u>	

19 - القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

الجدول الهرمي للقيمة العادلة (تتمة)

يبين الجدول التالي مطابقة المبالغ الافتتاحية والختامية للموجودات المالية للمستوى 3:

في 31 ديسمبر 2011	التغير في القيمة العادلة	في 1 يناير 2011	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
			استثمارات متاحة للبيع:
3,574,840	(1,202,740)	4,777,580	صناديق مدارة
في 31 ديسمبر 2010	التغير في القيمة العادلة	في 1 يناير 2010	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
			استثمارات متاحة للبيع:
4,777,580	921,676	3,855,904	صناديق مدارة

20 - الموجودات بصفة الأمانة

إن الموجودات المدارة لصالح أطراف أخرى أو المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة لا يتم معاملتها على أنها من موجودات أو مطلوبات المؤسسة، وبالتالي لا يتم إدراجها في هذه البيانات المالية.

بلغ إجمالي الموجودات بصفة الأمانة التي تديرها المؤسسة كما في تاريخ التقارير المالية 29,001,390 ديناراً كويتياً (2010: 35,014,524 ديناراً كويتياً)، وهي تمثل الاستثمارات المدارة نيابة عن دولة عضو.